

قضية الاتجار بالرقيق

في الدولة المصرية عام ١٨٨٤م

د. نازك زكى *

يعرض هذا البحث لقضية شغلت حكام مصر منذ تولي محمد علي السلطة، ويعد أن جاء بعده سعيد باشا، وإسماعيل باشا. هذه القضية هي «الاتجار بالرقيق» التي لم يوافق عليها، بل واجتهد في منعها هؤلاء الحكام. وتدعو طبيعة هذا البحث إلى تناول عدة جوانب تتصل بهذه القضية وهي:

١- معاهده ١٨٢٧م ومنع تجارة الرق، والأمر النظاري الصادر عام ١٨٨٠م.

٢- مجريات القضية.

٣- الصراع الدولي حول القضية: إنجلترا وإيطاليا.

٤- أثر القضية على الحركة الوطنية.

* مدرس التاريخ الحديث، بكلية البنات، جامعة عين شمس.

(١) معاهدة ١٨٧٧ ومنع تجارة الرق

والأمر النظاري الصادر عام ١٨٨٠

كان الاتجار بالرق ممنوعاً منذ عهد محمد علي، ولكن هذا المنع لم يكن إلا إسمياً، وبقيت تجارة الرقيق في السودان قائمة إلى عهد سعيد باشا بعين الحكومة وبصرها وبتأييد موظفيها، وكان يتولاها تجار أقوياء لهم بيوت تجارية كبيرة تتجر في حاصلات السودان وفي الرقيق، وتربح من كل ذلك بالأرباح الطائلة.

وكان تجار الرقيق - لهم من النفوذ والسطوة والمال - يقيمون في مختلف الجهات معاقل حصينة اتخذوها مراكز للتجارة واصطياد الرقيق (١).

فلما تولى إسماعيل حكم مصر اعتزم أن ينضم إلى حركة العاملين على تحرير الأرقاء في أنحاء العالم وأن يكتسب ثناء الإنسانية في مقاومة تجارة الرقيق وبذل جهداً كبيراً في هذا السبيل، ولكنه كان يعلم علم اليقين أن إبطال التجارة في الرقيق يستوجب أولاً إبطال الرق بصفته حالة اجتماعية.

ويرى كرومر أن العبودية المنزلية مستقلة تماماً عن تجارة العبيد لأن العبد في ظل السيطرة العثمانية يفقد أهليته مما جعل

الأوربيين يفقدون حاستهم العدلية (٢).

ولكن إسماعيل لم يكن يستطيع أن يصدر أمراً بإبطال الرق لأن تقاليد الشعب ومصالح جانب عظيم من الناس تقف في صف الرق وتدافع عنه (٣).

ومن هنا كان على إسماعيل الاستناد إلى قواعد دينيه أو عرفية يعترف بها رعيته حتى لا يثيرهم عليه فأستند إلى مبدأ لا يمكنهم الاعتراض عليه وهو المبدأ الخاص بجواز تحرير كل عبد تساء معاملته فأصدر بعد توليه الحكم أمراً بتحرير كل عبد أو أمة يثبت على سيدهما أنه أساء معاملتهما (٤).

وفي عام ١٨٦٣ أرسل إلى «موسى باشا حمدي» حاكم دار السودان يأمره بتعقب تجار الرقيق ومحاربتهم فصدع الحاكم بالأمور وضبط سبعين سفينة مشحونة بالأرقاء بين إقليم (كاكا) وإقليم (فاشودة) وأطلق سراحهم وأعادهم إلى بلادهم واعتقل التجار الذين جلبوهم ولم يفرج عنهم إلا بعد أن أعطوه العهود والمواثيق ألا يعودوا إلى الخفاسة مرة أخرى (٥).

وبلغ من اهتمام إسماعيل بهذه المسألة أنه عين شريف باشا (الذي كان ناظراً

الدينية وكرهيتهم للحكومة، فاجتمعت هذه العوامل وكانت من أسباب قيام الثورة المهدية .

فالأمر إذن كان في حاجة إلى التأنى والحكمة، واعتبر ذلك أن الحكومة الإنجليزية حينما قررت إبطال الرقيق في أملاكها خصصت عدة ملايين من الجنيهات لتعويض موالى الأرقاء المحررين .

فكان من الواجب على إسماعيل باشا أن يأخذ في مشروعه بالهودة وبعد النظر وحسن السياسة لكنه لم يفعل . واعتزم مقاومة تجارة الرقيق ومنع الاسترقاق فحسب فاستهدفت الحكومة العداء لطبقة كبيرة من أعيان السودان والتجار مما ظهر أثره في نجاح دعوة المهدي أوائل عهد توفيق باشا إذ انضم إلى الثورة تجار الرقيق في السودان، بل كان من نتيجة ذلك إثارة الطبقة التي كانت مصر تعتمد عليها في السودان (٧) .

ومن مساعى الخديوى لتأكيد الحقوق المقررة لمصر على طول الساحل الصومالى من (رأس غردافوى إلى رأس جافون) لم يكن مبعثها الرغبة فى التوسع وامتلاك أقطار جديدة بل كان من دوافعها العزم الأكيد على مكافحة تجارة الرقيق فى

للداخلية) مديراً لشركة العزيزية التى أسسها الخديوى سنة ١٨٦٣ لاتهامها بنقل العبيد عن طريق مراكبها من أجل تشديد المراقبة على مراكب الشركة لمنع نقل العبيد عليها كما أصدر تعليماته لإقامة الدوريات العسكرية على النيل الأبيض من أجل القضاء على هذه التجارة (٦) .

ويجب أن نقول إن عمل إسماعيل هذا كان فى حاجة إلى شىء من الحكمة والروية فإن تجارة الرقيق كان يقوم بها أناس أقوياء فى السودان لهم من أعيان البلاد أنصار وتتألف منهم طبقة كبيرة من الأهلين .

كانت هذه التجارة مصدر ثروتهم فضلاً عن أن الأيدى العاملة فى الزراعة ورعى الماشية كان معظمها من الرقيق .

وقد ألف أعيان السودان والطبقة المتوسطة من أهله استخدام الأرقاء كأتباع لهم وموال، ونظموا حياتهم على هذا الأساس فمفاجأة السودان بتحرير الأرقاء دفعة واحدة كانت مجازفة لا تحمد عواقبها .

هذا إلى أن الخديوى قد جعل على رئاسة مقاومة الاتجار بالرقيق جماعة من الأجانب فاستثار وجودهم عواطف الأهلين

ولكن رجال السياسة البريطانيين لم يكن ليرضيهم هذا الفشل وأن إسماعيل باشا كان يحارب هذه التجارة بمفرده ولم يؤيده سوى شريف باشا وأنجاله الأمراء حيث بدأت بريطانيا تتدخل في المستوى الرسمي لإبطال الرق في مصر.

وقد تمثل التدخل البريطاني في الضغوط الدبلوماسية التي كانت تلقى على عاتق الحكومة المصرية لمحاربة تجارة الرقيق عن طريق الإجراءات التي قام بها القناصل البريطانيون بمعرفتهم لتحرير العبيد الذين يلجأون إلى القنصلية دون الرجوع إلى الحكومة المصرية (١١).

كما أن بعض القناصل قد أساءوا استخدام هذه السلطات التي منحت لهم وذلك بتحريرهم كل عبد يتقدم إل القنصلية دون تحقيق شكواه، ونتيجة لذلك ضجت العائلات الكبرى بشكواهم إلى الخديوى إسماعيل معترضين على ما يفعله وكيل القنصل في مدينة المنصورة فما كان من إسماعيل إلا أن تدارك الأمر بتعويضهم ماليا مقابل عبيدهم المحررين، ثم أصدر أمرا بتضييق سلطة القناصل في تحرير الرقيق واقتصارها على عتق من يثبت فعلا سوء معاملته عن طريق السلطات المحلية .

مواطنها الأصلية في السودان مثل (بحر الغزال، دار فوو، أقاليم النيل الأعلى، سواكن. مصوع ، هرر) ثم إغلاق منافذ تصدير هذه التجارة وهي (موانئ البحر الأحمر وسواكن، تأجورة، موانئ الصومال على خليج عدن وزيلع وبربرة) (٨).

وكانت الطرق السائدة لمنع تحرير الرقيق المشتكين من سوء المعاملة هي اتهام هؤلاء الرقيق بالسرقة لكي لا يتمكنوا من تحرير أنفسهم قبل أن يدفعوا لسادتهم الأموال المسروقة المزعومة .

وأصبحت هذه الحيلة شائعة لدرجة أن الشرطة في بعض الأحيان كانت تطلب من العبد قبل منحه ورقة العتق أن يحضر شخصا يضمنه أمام الشرطة، أو يكون مسئولاً عنه إذا ما اتهمه سيده بالسرقة (٩).

وكاد الأمر الذي أصدره إسماعيل يصبح مجرد حبر على ورق فما من عبد نجح مطلقا في إثبات دعواه، ولا نجح أحد في تحرير عبد أراد تحريره بهذه الوسيلة خاصة وأن شعور الشرطة والقضاء كان في جانب السادة بل إنهم أنفسهم كانوا من ملاك الرقيق أيضا وبذلك تعذر المطلوب منهم وهو تنفيذ هذا الأمر (١٠).

ساحل بلاد الصومال حتى نهر جوبا جنوباً، وقد أسفرت هذه المفاوضات عن موافقة إنجلترا في مارس ١٨٧٧ على أن تشمل السيادة المصرية ساحل الصومال حتى رأس حافون (١٥).

وبناء على هذه الموافقة فقد تم عقد المعاهدة ذات شقين الأول : في ٤ أغسطس ١٨٧٧ وهي الخاصة بمحاربة تجارة الرقيق والثاني : في ٧ أغسطس والخاص باعتراف إنجلترا بالسيادة المصرية على الساحل الصومالي (١٦).

في حين يرى عبد الرحمن الرافعي أن هذه المعاهدة مع الحكومة الإنجليزية احتوت نصوصاً تمكن الإنجليز من الانقضاض على سيادة مصر ومصالحها إذ أباحت لهم الرقابة على السفن الحاملة للراية المصرية وتفتيشها وضبطها بحجة تعاطيها تجارة الرقيق فكانت معاهدة لا فائدة منها لمصر ولا خير فيها (١٧).

ومن وجهة نظر كرومر أن الإصلاح الإنجليزي الذي تم في مصر اعتمد على جانبين : —

الأول : — عدم دخول عبيد مصر .

الثاني : — سعى إلى تغيير معاملة الأسياد السيئة للعبيد، بجانب منع إقبال

كما أن هناك حالات تحرير أخرى قام إسماعيل باشا بتعويض أصحابها فنجده يصدر أمراً إلى المالية في (٢٩ ديسمبر ١٨٧٤) بصرف مبلغ ٢٦٩٤١ قرشاً من خزانة مديرية الغربية ثمن العبيد الذين يطلبون الحرية، وتكليف محمد ثابت باشا مفتش أقاليم الوجه البحرى بالإشراف على دفع هذه التعويضات إلى أصحابها.

ولم تذكر الوثيقة «التي اعتمد عليها كاتب الرسالة» سبب تحرير هؤلاء الأرقام هل هو سبب سوء المعاملة وما إذا كان للقناصل دور في ذلك أم لا (١٢).

لا شك أن إسماعيل باشا قام بجهود جبارة منذ اليوم الأول لتوليته الحكم في سبيل إبطال الرق وتجارته، كما قدم الكثير من التنازلات للقناصل الأوروبيين الذين سببوا له كثيراً من المشاكل، وبرغم ذلك فإن بريطانيا استمرت في السعى للحصول على مزيد من الامتيازات في مصر، وقد جرت بالفعل مفاوضات شاقة بين إنجلترا ومصر، وكان هدف إنجلترا من ورائها هو عقد اتفاقية للتعاون المشترك بين البلدين لمحاربة تجارة الرقيق (١٣).

أما مصر فكانت تسعى إلى كسب اعتراف إنجلترا بحقوق السيادة المصرية على

تاريخ المعاهدة.

ونص هذا الأمر على معاقبة من يخالف منطوقه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة خمسة شهور وأكثرها خمس سنوات.

ويؤكد كرومر ذلك بأن بيع العبيد استمر من أسرة إلى أخرى مسموحاً به حتى عام سنة ١٨٨٤. أما بعد ذلك التاريخ فيعتبر مسألة غير شرعية (٢١).

ورغم المعارضة التي واجهت إسماعيل إلا أنه عقد المعاهدة وقد تمثلت في تعنت رجال الدين في مصر، فقد عارضه في ذلك شيخ الإسلام ومفتى الديار زاعمين أنه مخالف للأصول الدينية وانضمت إليهما في هذه المعارضة هيئة عموم العلماء بأسرها، ولكن إسماعيل باشا لم يأبه باعتراضهم بل عزل شيخ الإسلام ومفتى الديار وأذنر بإلغاء هيئة عموم العلماء إذا استمروا على معارضتهم له في عقد هذه المعاهدة (٢٢).

وعلى أية حال فقد تم توقيع المعاهدة في ظروف صعبة بالنسبة لمصر وفي وقت زادت فيه الديون على البلاد واشتدت الأزمة الاقتصادية كما انتشرت روح السخط بين الموظفين والشعب على السواء.

الأسياذ على شراء الكثير من العبيد ويرى أن الخديوى إسماعيل له اليد الطولى في إنشاء مؤسسة تحرير العبيد، وتعتبر معاهدة أغسطس سنة ١٨٧٧ الخاصة بإلغاء تجارة العبيد في صالح الحكومة البريطانية فقد نصت على عقوبات صارمة يصدرها المجلس على تجارة الرقيق (١٨).

وقد تولى شريف باشا توقيع المعاهدة نيابة عن الحكومة المصرية مع بريطانيا التي مثلها مستر فيفيان قنصلها العام في مصر، والمعاهدة مؤلفة من سبع مواد وملحق (١٩).

وقد تعهدت الحكومة المصرية في المادة الخامسة من هذه المعاهدة بإصدار أمر خاص يكون نصه كالآتي : -

«تحرم تجارة الرقيق حرماناً باتاً في القطر المصرى ابتداء من تاريخ يحدده الأمر، وينص كذلك على العقوبات التي يتعرض لها المخالفون لأحكامه (٢٠).

وفي نفس اليوم الذى وقع فيه شريف باشا هذه المعاهدة أصدر الخديوى مرسوماً بإلغاء هذه التجارة وقد نص المرسوم على منع بيع العبيد السودانيين والحبشيين من عائلة إلى أخرى ف القطر المصرى وأن ينفذ ذلك المنع في مدة سبع سنوات من

وتضمن البند الأول: تعهدا من حكومتى مصر وبريطانيا بعدم إدخال الرقيق من وإلى مصر وملحقاتها ما لم تتحقق صحة عتقه وحرية.

أما البند الثانى: فقد تضمن تعهد الحكومة المصرية بتشكيل مجالس عسكرية لمحاربة كل من يضبط متاجرا فى الرقيق .

أما البند الثالث: فقد تضمن تعهد الحكومة المصرية برعاية الرقيق المضبوط بأيدي التجار نظرا لصعوبة إعادته إلى بلاده، فتعهدت الحكومة المصرية بذلك.

أما البند الرابع: فيتضمن العمل بقدر الاستطاعة لمنع وقوع المقاتلات بين القبائل الإفريقية والتي ينتج عنها أسر الرقيق والمتاجرة فيه.

أما البند الخامس: فقد تضمن إصدار أمر خديوى بمجرد توقيع المعاهدة يحدد الجزاءات المختلفة لمخالفة أصولها.

أما البند السادس: فقد منح الحكومة البريطانية حق التفتيش والبحث والقبض على أى مركب تكون متعاطية هذه التجارة وتسليمها إلى أقرب مركز تابع للحكومة المصرية لمحاكمة التجار وعتق الرقيق المضبوط معهم.

كما نص هذا البند على المعاملة بالمثل من جانب الحكومة المصرية حيث خول لها حق ضبط وتفتيش السفن البريطانية التي تتعاطى هذه التجارة ويتم عندئذ تسليم السفينة وطاقمها لأقرب مركز من مراكز الحكومة البريطانية. أما الرقيق فيجوز عتقه بمعرفة الحكومة المصرية.

أما البند السابع: فحدد بداية سريان المعاهدة فى القطر المصرى حتى أسوان من تاريخ التوقيع فى : أغسطس ١٨٧٧.

أما ذيل المعاهدة فقد نص على قيام الحكومة المصرية بترتيب قلم مخصوص لعتق الرقيق فى كل من القاهرة والإسكندرية وتفتيش وجه بحرى وقبلى، وتكون مهمته بحث الشكاوى التى يتقدم بها القناصل أو العامة أو العبيد أنفسهم والبت فيها، ومنح العبيد أوراق العتق.

وتضمن تعهدا من الحكومة المصرية برعاية العبيد والجوارى المحررين واستخدامهم فى أشغال يتعيشون منها فى الزراعة أو فى الخدمة المنزلية أو العسكرية وإدخال الأطفال فى المدارس أو المعامل الحكومية(٢٣).

ورغم أن اللورد كرومر قرأ قرار اللورد دوفرين فى فبراير سنة ١٨٨٣ الذى ينص

المجلس في إلغاء هذه المصلحة مراعاة لخطر إنجلترا ومشيرا إلي أنها لا تزال تؤدي خدمات مهمة للبلاد (٢٥).

ويؤكد كرومر أن العبودية في مصر رغم استغراق وقت طويل للقضاء عليها إلا أنها كانت في حالة احتضار أو صراع ويستكمل رأيه بأن تجارة العبيد يمكن أن تنتعش مرة أخرى إذا قلت أو ارتخت الرقابة عليها (٢٦).

وكذلك تلك الأعداد القليلة التي تهرب إلي مصر تجدد لها مشتريين بين قلة من أعيان البلاد لم تنهيا نفوسهم بعد لفكرة الاستغناء عن الرقيق (٢٧)، وقد حدث في أغسطس سنة ١٨٩٤ أن وصلت قافلة من قوافل جلب الرقيق ببعض من الجوارى السودانيات أنزلتهم في عزبة بالقرب من أهرام الجيزة وذهب السماسرة فأحضروا ستة منهم وباعوهن لبعض الدوائر والذوات فلما علم ضابط قلم مصلحة الرقيق بمنطقة الأهرام (٢٨) بما حدث بذل كل ما في وسعه للتحقيق في المسألة حتى تمكن من القبض على إحدى الجوارى عند طبيب من الأطباء حيث اعترف بشرائها من السماسرة ووقف على وجود الباقي عند أناس آخرين، ومن هنا استدعت مصلحة الرقيق بنظارة الداخلية بعضهم وسألته عن

على أنه من الممكن للحكومة المصرية إلغاء العبودية عن طريق قرار من الخديوى نفسه إلا أنه فضل المعاهدة التي عقدت لأنها أكثر رسمية وإلزامها من الطرفين، بل رأى أن تعقد إتفاقية أخرى بين بريطانيا العظمى ومصر سنة ١٨٨٤ لإلغاء تجارة العبيد من مصر وأنحائها تماما وذلك تأكيداً للمدة المسموح بها لتنفيذ المعاهدة الأولى (٢٤).

(٢) مجريات القضية : —

لم تقف جهود مصر الخاصة بمحاربة تجارة الرقيق بموت الخديوى توفيق، فبعد شهور قليلة من تولى عباس حلمى الحكم فى ٣ ديسمبر ١٨٩١ عمل على إنشاء بعض المراكز لتكون بمثابة نقاط حراسة على الساحل الغربى للبحر الأحمر لمنع الأعداد القليلة التى يتم تهريبها بين الحين والآخر.

وفى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٩٣ أبدى مجلس شورى القوانين أثناء مناقشته لفحص ميزانية الحكومة اعتراضه على بعض المصروفات الخاصة بالمستخدمين البريطانيين فى الجيش والبوليس وطالب بإلغاء مصلحة «منع تجارة الرقيق» وتكليف البوليس وكذلك مصلحة خفر السواحل بالقيام بأعمال تلك المصلحة ولكن رئيس النظار رياض باشا لم يتفق مع رأى أعضاء

هذه الحادثة (٢٩).

وأخذ فيه بالنظام القضائي الحديث كان من بين ترتيباته إلغاء أى تشكيلات قضائية أو قوانين أو منشورات سابقة على صدوره .

وبالتالى فلإن أى قرارات فى شأن معاقبة مشترى الرقيق، تصدر وفق الأمر الجديد تعتبر باطلة على اعتبار أن المنشور لا يكون فى قوة الأمر السلبى (٣٢).

ولما سئل د . عبد الحميد بك الشافعى عن سبب شرائه للجارية قال أنه أخذها ليستخدمها عنده، وما اشتراها ثم استحضر «شواربى باشا» إلى مصلحة الرقيق وسئل فأنكر أنه اشتراها أيضا وقال أنه اتخذها خادمة له .

وفى هذا اليوم استدعى إلى المصلحة «على باشا شريف»، وسعادة «حسين باشا واصف» وجرى التحقيق معهما طويلا فأنكر على باشا شريف معلومته بهذا الأمر كلية .

غير أن الجوارى الثلاث اللاتى ضبطن عند شواربى باش وحسين باش واصف والدكتور عبد الحميد بك الشافعى كن حاضرات فى المصلحة فراجعن سعادته واعترفن بأنه هو هذا الذى انتخب منهن ثلاثة وهن فى سراى بالقرب من النيل وهى سراى سعادته الخالية من الساكنين

وتستمر الصحف المصرية فى نشر أخبار الحادثة حتى عندما تم إلقاء القبض على النخاسين ما عدا واحد منهم، وعلى السماسرة، ومنهم توصلوا إلى معرفة الجوارى ومن اشتراهن وهم سعادتلو «على باشا شريف» الذى اشترى ثلاثا منهن وكل من : «حسين باشا واصف» و«شواربى باشا» والاقواف سابقا، و«شواربى باشا» والدكتور: «عبد الحميد بك الشافعى» وقد اشترى كل منهم واحدة منهن (٣٠).

وعندما القى القبض على هؤلاء بناء على أوامر «شيفر بك» مدير عموم أقلام عتق الرقيق والبوليس السرى والعربان» أثير موضوع قانونية حبس المتهمين حيث أن الذكريتو الصادر بمنع الرقيق فى سنة ١٨٧٧ بناء على المعاهدة المصرية الإنجليزية المبرمة فى ٤ أغسطس من نفس العام كان يعاقب البائع للرقيق وشركائه دون الشارى أما عقاب الشارى فكان قد تقرر وفق منشور صادر عن نظارة الداخلية سنة ١٨٨٠ «رياض باشا» ١٨٧٩/٩/٢١ - ١٨٨١/٩/١ (٣١).

فلما صدر الأمر العالى بلائحة إعادة ترتيب المحاكم الأهلية فى ١٨٨٣/٦/١٤

وقد أرسل «شيفربك» إلى مأمور قسم عابدين يوصيه بحسن معاملة على باشا شريف وحسين باشا واصف» (٣٣).

وبناء على قرار الحبس ادعى «على باشا شريف» أنه كان من رعايا دولة إيطاليا أى تمتعه بالرعية الإيطالية منذ عام ١٨٥٩م (٣٤).

وعندما جاءت الساعة السابعة مساءً فى قسم عابدين حضر الميسوماتسا قنصل إيطاليا وأيد ادعاءه هذا وطلب الإفراج عنه «لحين تمام المخابرة فى هذا الشأن» وعليه فقد أفرج عنه مؤقتاً وذهب إلى سرايه.

أما الاثنان الآخران (حسين باشا واصف - والدكتور عبد الحميد الشافعى) فقد أطلق سبيلهما وأوقفت الإجراءات ليومين أو ثلاثة أيام لدرس نقطة قانونية تتعلق بأمر الرقيق ثم تستأنف ويطبق عليهم القانون كما طبق على سواهم.

وتذكر إحدى الصحف أن «على باشا شريف» ما كان من رغبته إظهار الحماية الطليانية ولكن الذى اضطره إلى ذلك هوأنه بعد ما سجن أراد أن يبعث ببرقية لنوبار باشا «رئيس النظار فلم يتمكن من إرسالها إلى مكتب التلغراف لا بواسطة خادم من خدمة ولا بواسطة غيرهم حيث

ولم يكن بها سوى البواب، وأنه بعد قليل من أخذه لهن رد منهم واحدة بدعى أنها متمازسة واستبدلها بغيرها ثم أتى بسائق العربّة التى ركن فيها فاعترف بما ينطبق على أقوال الجوارى وثبت أخذ الباشا لثلاثة منهن.

ثم سئل حسين باشا واصف فأجاب إنمّا أخذ الجارية ليستخدمها وما اشتراها وكان هذا التحقيق على يد (شيفربك) الذى حضر من الإسكندرية خصيصاً لهذه الحادثة واستمر التحقيق وقتاً طويلاً.

وبعد أن تبين من التحقيقات ثبوت شراء الباشوات والدكتور للجوارى الست صدرت الأوامر بناءً على معاهدات الرقيق والأوامر العلية الصادرة فى هذا الشأن بالقبض على «على باشا شريف»، و«حسين باشا واصف»، وسجنهما أرسلًا إلى قسم عابدين لسجنهما به.

أما شواربى باشا الذى اتضح أنه سافر إلى قليوب بلدته فكتب بالقبض عليه وسجنه كما أمر بالقبض على الدكتور وسجنه لحين يحاكم الجميع أمام المجلس العسكرى العالى، وقد أعطت المصلحة ورقة العتق إلى الجوارى الثلاث ليستخدمن بها من يريد ذلك.

بك عاصم المحامى لدى المحاكم الأهلية فى الإسكندرية للمفاوضة معهما فى مسألة الرقيق المتهم فيها الباشوات، وأمرهم بتشكيل لجنة للنظر فى قانونية حبس الباشوات برئاسة إبراهيم باشا فؤاد ناظر الحقانية (٣٨).

وبعد المناقشات قررت اللجنة باتفاق الآراء أن المعاهدة والأمر العالى الصادر بتنفيذها ليس بهما نص صريح يقضى بمعاقبة مشتري الرقيق كالبائع، غير أن النظار لم يعولوا على رأى اللجنة هذا وصمموا على العمل بمنشور الداخلية الصادر سنة ١٨٨٠ الذى يحتم الجزاء على المشتري والبائع (٣٩).

وبذلك انتهت اللجنة إلى تخطئ (شيفريك) على الأمر بحبس الباشوات، ولكن مجلس النظار تحت ضغط الوجود البريطانى لم يوافق على قرارها وقرر وجوب محاكمتهم أمام المجلس العسكرى العالى (٤٠).

فى حين يذكر أحمد شفيق باشا أنه كان يخشى أن تؤدى حادثة على باشا شريف إلى ما لا تحمد عقباه لأن الرقيقات اللواتى جاء بهن النحاسون واشتراهن هو وشركاؤه ضبطن فى أجد

حظر عليه ذلك فلما أتى له أحد أنجاله أمره أن يذهب ليستحضر ورقة من مكان وصفه له، ويذهب بها إلى قنصل إيطاليا ففعل ما أمره به وإذا بالورقة (براءة نيشان) منحتة دولة إيطاليا إلى على باشا شريف، وهذا النيشان يخول لحامله أن يخاطب ملك هذه الدولة «بابن عمى العزيز» وأنه يحسب كأنه فرد من أفراد العائلة الملكية، وأن إيطاليا ملزمة بأن تدافع عن حقوق حامله بقدر طاقتها، وبناء على هذا أطلق سبيله وأوقفت الإجراءات ليومين أو ثلاثة لبحث نقطة قانونية تتعلق بأمر الرقيق وحتى يصل الرأى من الحكومة الإيطالية (٣٦).

وهنا انتشرت بعض الشائعات حول «على باشا شريف» بخصوص تقديم استقالته من رئاسة مجلس شورى القوانين وأن ذلك كان بناء على تكليف قنصل دولة إيطاليا له، ولكن جاء رد على باشا شريف أن القنصل لم يفتح فى هذا الأمر كما أنه لم يلتفت إلى أمر الاستقالة ولم يخطر له على بال، ولم يحدث هذا مادام سمو الخديوى غائبا عن القطر المصرى (٣٧).

ولذلك أرسل ثوبار باشا تلغرافا يستدعى فيه موسير (روكاسيرا) مستشار خديوى فى قلم قضايا الحكومة، وحسن

بيوته وهذا ما يدعو إلى اتهامه بإخفاء الرقيق والاشتراك في الجريمة مما يجعل «شيفربك» يتمسك بأمر الحبس (٤١).

ويذكر نوبار باشا في برقيته الواردة في ٥ سبتمبر أن النخاسين اثنان رجل مغربي والآخر عرب لبدو المتحضرين، أما الجوارى فهن من «وادالاي» وأقمن مدة في سيوة حيث ابتاعهن النخاسون وأتوا بهن بطريق التهريب كالسلعة المهربة مغتتمين فرصة تغيب ضابط نقطة كرداسة في السويس حيث ذهب لمراقبة الحجاج العائدين وقد أتى بهن إلى منزل شريف باشا والدكتور شافعي وضبطهن بإرشاد رجال الخفية (٤٢).

ولقد أخذ الذين يتعجبون من تصميم النظام على اتباع منشور الداخلية بمعاقبة البائع والمشتري سواء بسواء حتى انبنى على ذلك إحالة هذه القضية إلى المجلس العسكري العالى الذي تشكل للنظر فيها، فى حين أن العارفين يؤكدون بأن كل منشور يصدر من آية نظارة لا يلغى قانونا وعهدا أو أمرا عاليا قبله.

وتصدر جريدة المؤيد: أنه تحددت الساعة التاسعة من صباح الثالث من سبتمبر لاجتماع المجلس العسكري بنظارة

الحرية للنظر فى مسألة علي باشا شريف وباقي المتهمين فى شراء الرقيق (٤٣).

فى حين يذكر أحمد شفيق باشا أن المحاكمة أمام المجلس العسكري بدأت فى ٤ سبتمبر برياسة اللواء زهرى باشا وعضوية اللواء فضلى باشا والميرآلى إسماعيل بك حمدى والميرآلى حسن بك رضوان والقائم مقام إبراهيم بك راجى ومحمود بك توفيق ومحمد بك حمدى وحضر القائم مقام على بك حيدر والقائم مقام يوسف خلوصى المستر فريدك نائب الأحكام العسكرية والقائم مقام حسن بك حارسا من قبل مصلحة الرقيق ومعه البكباشى محسن أفندى ماهر (٤٤).

وتستمر جريدة المؤيد والوطن فى نشر أحداث الواقعة وتذكران أن ما وصلهما من أخبار عن تأجيل انعقاد المجلس بناء على أمر أصدره جناب الخديوى المعظم إلى نوبار باشا لحين عودته إلى البلاد سالما، وما أمر سيادته بذلك إلا لوقوفه على حقائق كل هذه المسألة.

وفى الساعة الواحدة بعد الظهر حضر شواربى باشا إلى قلم الرقيق بنظارة الداخلية، ولبث عند سيفر بك نحو نصف ساعة تم تركة وانصرف، وذهب مندوب

باشا وناب عنه في المرافعة خليل بك إبراهيم. وإسماعيل بك عاصم المدافع عن حسين باشا واصف. والدكتور أحمد بك الشافعي المدافع عن عبد الحميد بك الشافعي.

فوجه الرئيس الكلام لأحد المتهمين من النخاسين (٤٦) ويدعى محمد شغلوف قائلا له إنك في ٨ أغسطس الماضي قد استعملت الاتجار بالرقيق ثم تداخلت في التعامل ببيعه وشرائه وكلا الأمرين يوجبان عليك عقابا، فهل ارتكبت الذنب في الأول وفي الثاني فأجابه كلا فما أنا بمذنب، فالتفت إلى باقي زملائه ووجه إليهم نفس السؤال الذي وجهه لزميلهم فأجاب كل منهم أنه ليس بمذنب.

فسأل شواربي باشا وحسين باشا واصف فأجاب كل منهما بأنه غير مذنب، فسأل عبد الحميد بك الشافعي فأنكر أنه اتجر في الرقيق ولكنه اعترف بالتداخل في أمره، فقال له الرئيس إذا ليس لك حق في الدفاع باعترافك بأنك مذنب فتأمل جيدا معنى لفظة مذنب فعاد بعد ذلك وقال لست مذنبا، فقام إسماعيل بك عاصم المدافع عن حسين باشا واصف وطلب تأجيل المجلس ولو إلى أربعة أيام حتى يتسنى له الاطلاع على أوراق القضية

المؤيد إلى مصلحة الرقيق لتقصي الخبر فعرف أن شواربي باشا لما حضر سئل عن شرائه للجارية التي ضبطت عنده وعن الجاريتين اللتين نسب له شراؤهما منذ أحد عشر شهرا تقريرا فاعترف بأن الثلاث جوار، بيعت عنده حقيقة لكن بغير علمه بل كان ذلك بعلم أهل بيته، وأنه تعهد بإحضار الجاريتين اللتين بيعتا في المرة المذكورة إلى المصلحة لتسلمهن ورقة العتق (٤٥).

مناقشة القضية في المجلس

العسكري:

انعقد المجلس العسكري العالي في مظارة الحربية يوم ١٨٩٤/٩/٤ «دون وجود نص قانوني لمحاكمة المتهمين ولما كانت الساعة العاشرة صباحا افتتح المجلس وقام الرئيس زهري باشا والأعضاء وحلفوا اليمين بأن لا يميلوا في أحكامهم ولا يبيعوا بعمل المجلس السري ولا بالأحكام التي يصدرها قبل التصديق عليها.

وبعد ذلك لبث المتهمون في المكان المعد لهم. وجلس المرافعون عن شواربي باشا وحسين باشا واصف والدكتور عبد الحميد بك الشافعي في الأماكن المخصصة لهم وهم المسيو فيجرى المدافع عن شواربي

وفحصها وتطبيق أحوالها على القوانين التي تمكن المحامي من أن يدافع عن سلموه أرواحهم فأجابه الرئيس أنه يمكنه الإطلاع على ما يريد أثناء المرافعة ولم يستجب لطلبه هذا(٤٧).

واستمر الاستجواب في المجلس العسكري فطلب المدعى سماع شهادة الشهود وقام خليل بك إبراهيم المدافع عن شواربي باشا والتمس من المجلس قبل إحضارهم أن يكلفه بتعريفه عن اسمائهم وعن شهادة كل شخص منهم وبأى نوع يختص من القضية فرفض الرئيس هذا الطلب. وقد استحضرت إحدى الجوارى (٤٨) فحلفت اليمين على المصحف الشريف وبعدئذ وجهت إليها الأسئلة مثل من أحضررك، ومن اشتراك وفي أى يوم باعوك، ومن أحضررك من الجلايين وأين نزلت وهل تعرفين صاحب المنزل الذى نزلت فيه .

أخذت الشاهدة تجيب عن الأسئلة ثم قام الدكتور أحمد شافعى بك المدافع عن عبد الحميد بك الشافعى ووجه الأسئلة إليها أيضاً مثل: من أوصلك لمنزل عبد الحميد بك الشافعى فقالت: أنها لا تعرفه لأن الوقت كان ليلاً، وهل كان معك رجال، وهل كنت بهذه الملابس وهل

أحيلت عليك أشغال مدة الثلاثة أيام التي اقميتها فى منزل عبد الحميد بك الشافعى وأخذت الجارية فى الإجابة على الأسئلة وقالت إن مريم الشاهدة الثانية عرفتها بعد أن أحضروها إلى الديوان وأنها تعرف اللغة العربية من بلادها ثم قام إسماعيل بك عاصم ووجه هو الآخر بعض الأسئلة إليها وبعد ذلك انفضت الجلسة وتأجلت إلى منتصف الساعة الثالثة بعد ظهر اليوم (٤٩).

أعيد افتتاح الجلسة فى منتصف الساعة الثالثة بعد الظهر وبعد أن أخذ كل من الأعضاء مكانه واستدعى الرئيس «زهرى باشا» أحد الشهود وهو إبراهيم منير الإسرائيلى وسأله عن اسمه وصنعتة وبعد أن استحلفه اليمين القانونية سأله: ما الذى تعلمه فى شأن الجوارى الست اللواتى حضرن من جهة الغرب فى الشهر الماضى! وأخذ الشاهد يدلى بشهادته عما يعلمه عن تلك القضية وكيف عرف النخاسين برجل عريبجى (٥٠) وأخذهم إلى السمار(٥١) ثم كيفية انتقال الجوارى إلى أماكن بيعهن بعد فرزه(٥٢).

واستمر الرئيس يستمع إلى الآراء فى مسألة النخاسين الواحد بعد الآخر عما

بعد إتمام إجراءات الادعاء أن يتلو خطبة يقدم فيها ملحوظات ربما يكون المجلس لم ييقظ لها أو عبارات يستند عليها في براءة بما نسب إليه . ثم يأتي بشهود يشهدون له بحسن السير والسلوك، وشهود آخرين وهم شهود النفي بالنسبة للمحاكم الأهلية وغيرها (٥٤).

استمر الحال كذلك حتى أرسل المجلس العسكري العالي ورقة الاتهام أى «إقامة الدعوى ضد واصف باشا» وهى محتوية على تهمتين:

الأولى: أنه كان واسطة فى إحضار ست جوارى يرسم البيع فى مصر .

الثانية: أنه من ضمن المشتركين في شراء ست جوارى اللواتى .

وتولى أمر المرافعة عنه إسماعيل بك عاصم المحامى وبدأها بأن ورقة الاتهام المقام على مقتضاها الدعوى كتبت بنوع الخطأ، فهذه التهمة التى وجهت إلى واصف باشا هو برئ منها وأن هيئة المجلس لا بد وأن تكون مقتنعة بذلك بعد أن سمعت أقوال الشهود الذين حضروا بصفة شهود إثبات، ولا بد أن تقتنع الهيئة بأن وجود هذه الجارية فى منزله كان على سبيل أنها تتعلم الطبخ وتعود إلى منزل

يريد مراجعة الجوارى أثناء شهادتهن، كما استمرت المسألة للشاهدة الثالثة من الجوارى (٥٣) عن أحضرها، ولمن تم بيعها، ومن هم الجلابون الذين أحضرها إلى مصر وهل هم موجودون فى المجلس فأشارت على عبد الرحمن نصار «صاحب المنزل» أثناء وجوده، وهل كان حضورها ماشية أم راكبة، وكم يوم مضى منذ خروجهن من سيوة، استمرت المحاكمة إلى أن انفضت الجلسة العلنية وخرج الحاضرون وتداول المجلس نحو ربع ساعة ثم افتتحت الجلسة وقال الرئيس أن المجلس قرر بعد المداولة تأجيل المدافعة إلى يوم الأحد التالى.

وعندما افتتحت الجلسة مرة أخرى استمر الرئيس فى سماع شهادة الشهود ومحاكمة المتهمين، وهل حدث اتفاق لإحضار وشراء جوارى من عدمه ومن الذى كتب لإيصال ثمن الجوارى اللواتى صار بيعهن فى بيت على باشا شريف.

وبعد طرح العديد من الأسئلة والإجابة عليها نادى الرئيس معلنا أنه قد انتهت إجراءات تحقيق الادعاء وفتح باب المرافعة، ثم اندفع قائلا «أنه حضرات المتهمين إلى ما ربما يكونون غافلين عنه وهو أن المتهم أمام المجلس العسكرى له

مرسلها بعد ذلك وهو د. عبد الحميد بك الشافعى والسبب فى إرسالها ارتباط المودة القديمة بين حرم الدكتور وحرم الباشا، كما أنه لا يمكن أن يقال أن الدكتور عبد الحميد بك كان نخاسا أو سمسارا فى الرقيق حتى يقال أن الباشا أخذ منه الجارية على سبيل المشتري.

أما بالنسبة لتهمة البيع المنسوب للباشا فقال أن الستة شهود لم يقل أحد منهم أنه رأى الباشا ومن بعده شواربى وشافعى تداخلوا فى إحضار الجوارى وهم الذين سهلوا الطرق للنخاسين إذ لولا رغبتهم فى الشراء لما أحضر النخاسون هؤلاء الجوارى (٥٥).

ثم تكلم عن اللجنة القضائية التى شكلتها الحكومة من خيرة رجال التشريع وكيف أنها قررت أنه ليس هناك نص صريح فى القانون يقضى بقصاص المشتري، بل أن المعاهدة التى وقعت بين الحكومة المصرية والدولة الإنجليزية التى تبيع للحكومة المصرية شن لائحة وأمر عال بمحاكمة من تجرأوا على الاتجار فى الرقيق، وقال أن الحكومة وضعت لائحة أصدرت عليها أمرا عاليا ولم يكن فى كليهما نص يوجب توقيع عقاب على المشتري.

وقد ذكر أن البند (١٣) من الأمر العالى فى ٤ أغسطس سنة ١٨٧٧ المتسم للمعاهدة ينص على أن بيع الرقيق السودانى والحشى من عائلة إلى عائلة يمنع كليا بالفطر المصرى بعد مضى اثنى عشر عشر عاما من تاريخ المعاهدة وبعد مضى المدة المذكورة إذا كان أحد من رعايا الحكومة المحلية يخالف الأمر ويتجرأ على بيع رقيق سودانى أو حشى من عائلة إلى عائلة فيصير عقابة بالأشغال الشاقة مدة أقلها خمسة أشهر أكثرها خمس سنوات.

واستمر إسماعيل بك عاصم فى المرافعة وقال أن سماع أقوال الجوارى عند سؤالهن هل رأيت عبد الحميد الشافعى يأخذ نقودا من واصف باشا أجمعن على أنهن لم يرين شيئا من ذلك، أعقب ذلك بالكلام على شرف وصدق واصف باشا ثم فند أقوال الجوارى واحدة بعد الأخرى مذكرا أعضاء المجلس بأن أحكام المجالس العسكرية هى نهائية وغير قابلة للاستئناف. وكان من المفروض على المدعى العام أنه لا يقيم دعوى على المتهمين إلا بعد أن يحصل على أمر من ناظر الحقانية لأنه هو وحدة صاحب هذا القرار حسب منطوق الأمر العالى.

وبعد انتهاء المرافعة طلب الرئيس من

القوانين، أما بالنسبة للأول فإن شواربي باشا نسب إليه أنه كان الواسطة في استحضر الست جوار من سيوة إلى المحروسة، والثاني أنه متهم ببيع الست جوار.

ويجب على المدعى العام أن يثبت شرعا أن الشواربي باشا استحضر ست جوار من سيوة إلى مصر بواسطته أو بواسطة وكيله، ولكن من استحضر الست جوار هم الجلابون، وقد ثبت لدى المحكمة من التحقيقات أنهم آتين من منزل الشافعي بك، ولا يعقل أن شواربي باشا استحضرهن من سيوة فهل كان فيها أو في مصر أو في قليوب وهل هو نخاس أو جلاب (٥٦) واستمرت الجرائد في نشر أحداث تلك المسألة التي شغلت أفكار المصريين وقد نشرت جريدة الوطن أحداث المرافعة وما شملت عليه من اعتراض عن التهم التي وجهت إلى المتهمين فنفي الدفاع تهمة التجارة إذ إنه لا يعقل أن شواربي باشا الرجل المشهور برفعه المقام أن يكون جلابا أو سمسارا، كما نفى حصول البيع لعدم استيفاء صيغته الشرعية القانونية وأن اعتراف شواربي باشا بحصول البيع في منزله لا يثبت أنه هو الذي اشترى، وأنه لم يرد نص بعقاب المشتري وأن منشور

حسين باشا واصل أن يصرب عما إذا كان يريد أن يزيد شيئا على أقوال محاميه فقال لا مكفصيا بما سرده من أدلة. ثم استراح المجلس دقائق وبعد ذلك تشكلت هيئة للمحكمة وبدأ خليل بك إبراهيم للمحامي بالدفاع عن شواربي باشا أيضا دفاعه بعبارة ضاربة في الأهمية تتضمن مزايا للعدل ولوالده وقال أن شواربي باشا المحامي برتبة الميرميران شهدت له الملوك بحسن السيرة والاستقامة والمقصود بذلك الشهادة التي صدرت إليه من «محمد توفيق باشا» والتي تؤكد صدقه نزاهته، والمعلوم أن عائلة هذا الباشا لم تحز هذه الخطوة في مدة «حكم توفيق باشا» فقط بل فترات أخرى من حكم ولاية مصر. كان قضاة المحكمة في ريب من تلك الرواية فحلبهم مطالعة تاريخ الجبرتي حيث يجدون فيه أن عائلة الشواربي باشا ساعدت «محمد علي باشا على القبض في مصر وذلك يثبت أنه لم يأت بمثل هذه الفعلة مطلقا، مما يوضح للقضاة إذا كان آثما أو غير آثم ولم يطلب منهم إلا الحكم بالعدل والإنصاف حسب ما تقتضيه ذمتهم وأن موضوع هذه القضية ليس إلا واهيا.

ولمسم موضوع القضية إلى قسمين الأول يتعلق بالتهمة والآخر يتعلق بموضوع

«رياض باشا» لا يعمل به لأن السلطة التشريعية هي في يد الخديوى ولا يجوز لأى ناظر أن يفسر شريعة دينية ولا يحدد عقابا على عمل إباحة الشرع، وأن الشرع يبيح الرق بما فيه من المصلحة وهى النقل من حالة العتاسة والشقاء إلى حالة الرفاهية والرخاء.

وقد استشهد بما قاله اللورد «دوفرين» - وهو المندوب السامى البريطانى الذى وضع القوانين النظامية والقواعد الأساسية فى مصر وقتئذ عن حالة الرقيق فى مصر فى تقريره سنة ١٨٨٣ من أن حالتهم أحسن من حالة الخدام فى أوربا، كما استشهد بما قاله محرر جريدة التيمس م أن لا عقاب على المشتري ثم أوضح تناقض شهادات الشهود. والظاهر أن هذه المرافعة أثرت فى الجميع حتى فى المدعى العام ولذا طلب من أعضاء المجلس الشفقة نحو شواربى باشا وحسين باشا واصف والدكتور عبد الحميد بك، وطلب إظهار الصرامة نحو النخاسين والسماسرة، بل طلب تبرئه ساحة الثلاثة ذوات وكفاهم ما حصل من قوفهم فى موقف المجرمين القائلين (٥٧).

وأيدت جريدة المؤيد ما نشرته جريدة الوطن من أن هل يجوز عقاب المشتري مثل البائع فأجابت بنشر نص الدفاع بأن لا يعاقب شخص مطلقا لإلبناء على نص صريح فى القانون كما فعل قانون العقوبات الفرنسى وقانون السرايات المصرى وغيرهما من القوانين كافة، أوضحت أنه لا يمكن الإقلاع عن التمسك بالنتيجة والتمسك بمشور صادر من ناظر الداخلية مقتضاه «أن حضرة الناظر يرى أن الحكومة تتكلف مصاريف كثيرة لمنع تجارة الرقيق المعقود لأجلها معاهدة مع الحكومة الإنجليزية، مع ذلك فلم تزل هذه التجارة منتشرة فى بعض جهات القطر، ولذلك فإنه يرى أن يعاقب المشتري مع البائع (٥٨)

ولم يكن هناك حديث ولا كلام فى المتديبات المصرية إلا فى مسألة الرقيق فنسى المصريون مسألة السودان وكسلا ولم يلتفت أحد إلى فيضان النيل وكأنهم نسوا أن بلادهم هى بلاد زراعية وأن مسألة الرقيق هذه والأهمية التى حصلت عليها نابعة من أن التهمة وجهت إلى بعض

أصدر المجلس العسكرى العالى حكمه على متهمى الرقيق الذين لبثت قضيتهم تحت البحث والمرافعة أكثر من أسبوع وظل الناس فى انتظاره فى يوم الخميس الذى كان نهاية أيام المرافعة وها هو كما أصدر: - «تحريرا بديوان الحربية بالمحروسة فى ١٤ سبتمبر ١٨٩٤ أنه أمام المجلس العسكرى العام المنعقد بناء على أمر سعادة أفندم السردار صار محاكمة المحاييس المذكورة أسماؤهم «محمد باشا الشواربى، حسن باشا واصف، عبد الحميد أفندى الشافعى، محمد شغلوف عبد الله، وسعيد درهان، أبو حويه أحمد بن مشكان، ومحمد رحيم البطران، وعبد الرحمن نصار». وذلك نظير الادعاءين الآتين:

الأول: الاتجار بالرقيق فى ٨ أغسطس ١٨٩٤ أو نحو ذلك تبين أنه كان الوساطة فى إحضار ست جوار سودانيات للمحروسة بقصد بيعهن وذلك خلافا لللائحة الصادر عليها الأمر العالى فى ٧ شوال ١٢٩٤هـ.

والثانى : التداخل بالاتجار فى الرقيق وذلك فى ٨ أغسطس ١٨٩٤ أو نحو ذلك

أفاضل المصريين، وقد أظهر المحامون براعة فى إظهار الحق فنفسوا ما وجه إليهم من التهم فى التجارة والشراء.

وافتحت الجلسة صباح يوم الخميس فى ١١ سبتمبر سنة ١٨٩٤ وقام «فريث بك» نائب الأحكام العسكرية بالغناء كلمة وضع فيها ثلاثة أمور هى :

١ - أن المجلس العسكرى له حق الحكم على المتهمين وأن محاكمتهم ليست من شأنه.

٢ - أن تعريف لفظ المشتركين يجب أن يكون مقصورا على المتاجرين الأصليين فى العمل.

٣ - أنه مع كون القانون يدين ويحكم على الاتجار بالرقيق فعدم ذكر الذين يشتركون رقيقا فيه يفيد خلاصهم.

هذا فضلا عن أن ذلك ينطبق مع بنود المعاهدة، وقد استمر نائب المجلس فى توضيح وشرح تلك الأمور (٥٩).

انعقد المجلس العسكرى فى ١٨٨٩/٩/١٤م رغم عدم وجود نص قانونى لمحاكمة المتهمين، وبعد المرافعات

كان أحد المشتركين في الإجراءات الخاصة ببيع الست جوارى السودانيات وذلك خلافاً للائحة والأمر العالي المذكور (٦٠) أما على عبد الرحمن نصار فحكم عليه بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة ستة شهور.

استقر رأى المجلس بأن محمد باشا الشواربى و«حسين باشا واصف» غير مذنبين فى الادعاء الأول والادعاء الثانى، أما «عبد الحميد أفندى الشافعى» فهو غير مذنب فى الادعاء الأول ومذنب فى الادعاء الثانى، وأن «محمد شغلوف» مذنب فى الادعاءين الأول والثانى، وكذلك كل من «عبد الله سعيد» ودرهان أبو حوية و«أحمد ابن مشكان».

وقد صادق السردار على قرار المجلس بالنسبة إلى محمد رحيم البطران، كما صادق أيضاً على قرار وحكم المجلس فى شأن كل من عبد الحميد أفندى الشافعى ومحمد شغلوف وعبد الله سعيد ودرهان أبو حوية وأحمد ابن مشكان وعبد الرحمن نصار.

ولم يصادق السردار على قرار المجلس فى قضيتى «محمد باشا الشواربى» و«حسين باشا واصف» لأنه رأى أن الشهادات المعطاة أمام المجلس لا تؤيد براءتهما من الاشتراك فى مخالفة الأمر العالى (٦١).

أما جريدة المؤيد فتذكر أن عدم تصديق السردار على قرار المجلس العسكرى لا يؤثر بشىء على جوهر القضية أو على المتهمين مطلقاً (٦٢).

وقع الحكم الذى حكم به المجلس العسكرى الأعلى بتبرئه شواربى باشا وحسين باشا واصف موقع الاستحسان عند عموم المصريين لأن أعضاء المجلس

أما «محمد رحيم البطران» فهو غير مذنب فى الادعاء الأول والثانى، وأن «عبد الرحمن نصار» غير مذنب فى الادعاء الأول ومذنب فى الادعاء الثانى، وهنا حكم المجلس فى المحبوس «عبد الحميد أفندى الشافعى» بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة خمسة شهور، وعلى كل من محمد شغلوف وعلى عبد الله سعيد وعلى درهان أبو حوية وعلى أحمد ابن مشكان بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة سنة واحدة وستة شهور.

والشراء بعيد عن التصور وعلاوة على هذا أنهم قالوا أنه اشترى الجوارى بستين جنيهاً فهناك اختلاف في السعر (٦٣).

ويذكر كرومر أن هذه الحادثة نبهت ذوات مصر إلى وجوب التيقظ لواجبات والابتعاد عن أية شبهة كذلك، فقد ثبت لديهم أن حكم المشتري هو كحكم البائع في العقاب والمصريون أحوج في هذا الوقت إلى الاتفاق إلى ما يفيد وإلى اجتناب الأمور التافهة التي تشين بهم، علاوة على عدم وجود أسواق للعبيد في مصر، أما كرومر فيرى أن قيام فئة قليلة من العبيد بتهريب البضائع داخل البلاد وإحداث بعض من الشغب ينتج عنه صعوبة الحصول على أى عبد وأنه إذا كشف هذا الشراء زاد سعر العبد لأن تلك الأمور مراقبة بشدة (٦٤).

ويستطرد كرومر أنه عام ١٨٩٥ عقدت لذلك اتفاقية جديدة بين مصر والحكومة البريطانية نصت على إحكام وضبط القانون السارى في مصر مع تعديل بعض الإجراءات في المعاهدة السابقة بل أكدت المعاهدة أن محاولة إعادة العبد الحر إلى عبوديته يعتبر عملاً إجرامياً (٦٥).

العسكري راعوا الحق وتحروا الصدق وحكموا بالعدل.

إذ لا يصح أن تبنى الحدود على مجرد شبهة لا نصيب لها من اليقين فإن شهادات الشهود الذين شهدوا على شواربى باشا، وعلى حسين باشا واصف لم تكن قوية ولا متينة، فلم يروا أن الثمن دفع نقداً واختلفوا في الأقوال هذه فضلاً عن عدم معرفة الجوارى لذوات أشخاصهم فلم تعرف الجارية شواربى باشا مع أنه كان موجوداً في الجلسة وبذلك لم يثبت الشراء بالأدلة والبرهان، وأهم من ذلك إنكار المتهمين بالشراء وهو الركن المهم الذى تبنى عليه الأحكام. وذكرت الجريدة أن استحسان السردار وعدم استحسانه بتبرئتها لادخل له في البيانات ومع ذلك فلا يظن أحد أن إبداء كتشتر باشا رأيه في هذه القضية يؤثر في نزاهة أعضاء المجلس العسكري لأنهم اتخذوا الحق والعدل أساس حكمهم وراعوا الخالق دون المخلوق، وإذا قيل أن البستاني اعترف بأن سيده اشترى الجوارى بثمانية وسبعين جنيهاً قلنا أن حضور البستاني وقت البيع

(٢) الصراع الدولي حول القضية:-

أخذت مكاتب التيمس تتناول مسألة قضية الرقيق وذكرت أن تبرئه اثنين من الباشاوات المتهمين في هذه المسألة خطأ لأنه لم يرد في معاهدة إلغاء تجارة الرقيق نص على عقاب المشتري مثل البائع، غير أن قضية على باشا شريف هي بخلاف ذلك لأن مسكنه كان مأوى للأرقاء فصار شريكا للتجارة.

ولكن بما أنه ادعى الانتماء إلى إيطاليا فلا يمكن محاكمته مالم ترفض حكومة إيطاليا دعواه. وقيل أن من شروط مجلس شورى القوانين أن يكون أعضاؤه وطنيين فكيف يكون إيطاليا ولا يخفى أن إيطاليا لم تعترف بانتمائه إليها، وعليه فسيحاكم بعد محاكمة المتهمين مباشرة، وفي نفس الوقت وهبت إنجلترا لإيطاليا مصوع وكسلا فكيف تم اتخاذهما في هذه المسألة الجزئية الشخصية، ولكن لو كان «على باشا شريف» منتميا إلى فرنسا لثبت انتماؤه بعكس ما حدث (٦٦) وتستمر مكاتب التيمس في الإسكندرية في نشر رأيها عن مسألة الرقيق بعد أن صار لهذه الحادثة أهمية أكثر من أية حادثة أخرى، وقد ذهب المتباحثون مذاهب شتى في تأويل هذه الحادثة واستطلاع أسبابها الحقيقية وهم وإن اختلفت آراؤهم بهذا الصدد إلا أنهم

أجمعوا على أن حضور النخاسين وعرضهم بضاعتهم البشرية على شريف باشا وأصحابه دون غيرهم من الذوات والوجهاء بالقاهرة يُعدّ فهي دسيسة إنجليزية قصدوا بها التشفى والانتقام منه بصفة أنه رئيس مجلس شورى القوانين الذى كان يعارض فى بقاء مصلحة إلغاء الرقيق ويبرهن على قلة الحاجة إليها بزوال معنى الاسترقاق من عقول المصريين.

وهذه الحادثة التى أذاعتها شركات البرق قد وضح صداها على صفحات جريدة التيمس والسنتندرد وغيرهما مشفوعا بالسخط على المصريين والتصميم على مطالبه الحكومة البريطانية بأن تستولى على أعالي النيل نهائيا لتقطع الطرق على النخاسين وأن تتبع خطة الشدة فى معاملة المصريين ردعا لهم على مزاحمتها فى هتك حرمة النواميس وتمزيق ستار العهود ولكن الحق لا يعدم أنصاراً يقرؤون دعائمه.

ويصرف النظر عن البحث فيما إذا كانت الحكومة محقة فى إلقاء القبض على أولئك الباشاوات الذين يبعد عن النظم أنهم أقدموا على ابتياع الرقيق فإنه إذا ثبت أنهم فعلوه فإن ذلك لا يكون منهم بنية الاسترقاق وإحياء معالمة المندثرة.

أما إذا ثبت أو كاد يثبت أن للمآرب

للخرطوم كما أن بريطانيا كانت لا تخشى إيطاليا كما تخشى فرنسا، فمن الطبيعي أن يتفق الطرفان حتى تصبح إيطاليا عونا للإنجليز ضد الدراويش من ناحية والفرنسيين من ناحية أخرى.

لهذه الأسباب أعطيت مصوع إلى إيطاليا ثم شجعت على تأسيس مستعمرة إريتريا وإرسال حملات علمية وتجارية إلى إقليم هرر، كذلك تفاهمت الدولتان سرا على أن جميع الأراضي الحبشية تعتبر دائرة نفوذ لإيطاليا وتستطيع أن تؤسس فيها إمبراطورية، كما سمح الإنجليز أيضا لإيطاليا باحتلال كسلا مؤقتا، وكسلا في ذلك الوقت كانت في يد المهدي (٦٨).

وبهذه السياسة تستطيع بريطانيا أن تصطاد ثلاثة عصافير بحجر واحد.

أولها: الإيطاليون سيقفون سدا أمام المهدي في الشمال، وثانيها: السماح للإيطاليين بمد دائرة نفوذهم في الحبشة إلى ما أصبح فيما بعد بالصومال الإيطالي ويجعلهم يقفون سدا أيضا أمام حركة الفرنسيين من الساحل الشرقي نحو السودان. وثالثها: أن الحليف الإيطالي الذي قد يستطيع أن يقف سدا أمام الدراويش لابد أن يصاب بكارثة على أيدي الأحماس. . . وعندئذ تدخل بريطاني الحبشة على حشة الدراويش الذين ذبحهم

الإنجليزية يدا في هذه الحادثة فليست هذه بأهم من دسائس الاستيلاء على مصوع وكسلا وهرر وغيرهما من الملحقات السودانية (٦٧).

كانت سياسة الإنجليز معلومة بعد احتلالهم لمصر سنة ١٨٨٢، خصوصا وأن مصر كانت تمتلك ساحل الصومال وهرر وجزءا من شمال الحبشة والسودان حين أكدت بريطانيا للدول العظمى أن احتلالها هو احتلال مؤقت، على أن بريطانيا أدركت أهمية أعالي النيل بالنسبة لمصر فطالما هذه الأجزاء في أيدي دول متأخرة فلا خطر منها على وادي النيل ومصر.

وبالرغم من الاحتلال المؤقت لمصر في نظر الإنجليز فإنهم لم يرغبوا في توسع آية دولة على البحر الأحمر أو في أعالي النيل وكان خوفهم أكثر ما يكون من فرنسا، وفي سنة ١٨٨٤ اتخذت بريطانيا خطوة إيجابية على ساحل أفريقيا الشرقي وذلك باحتلالها ساحل الصومال البريطاني. وفي سنة ١٨٨٥ احتلت إيطاليا ميناء مصوع، ومصوع كانت ملكا لمصر معنى ذلك أن احتلال إيطاليا لمصوع قد تم بموافقة أو بتحريض من بريطانيا.

وتحليل الفرنسيين لهذا الموقف كما ذكره بعض المؤرخين هو أن بريطانيا كانت في مأزق بسبب حركة المهدي واحتلاله

المعاهدة سرية ولم يعرف سرها إلا سنة ١٨٩٤ وكان الغرض من جعلها سرية هو عدم إغضاب إيطاليا التي تفاهمت بريطانيا معها على عكس ما جاء في هذه المعاهدة، وبعد ذلك استندت إيطاليا إلى معونة إنجلترا في صراعها مع إمبراطور الحبشة ومضت في تنفيذ سياستها تجاه الحبشة خاصة عندما أبرمت المعاهدة الشهيرة في مايو سنة ١٨٨٩ والتي بمقتضاها اعتبرت الحبشة محمية إيطالية.

ونتيجة لمساندة بريطانيا لها وقع الطرفان اتفاقيتين في سنة ١٨٩١ الأولى في ٢٤ مارس وكانت خاصة بتخطيط مناطق النفوذ بين البلدين في شرق أفريقيا، والثانية في ١٥ أبريل وكانت خاصة بمناطق النفوذ على ساحل البحر الأحمر الغربي من جنوب سواكن حتى النيل الأزرق.

وكان الإيطاليون يرغبون في الحصول على اعتراف بريطانيا بادعاءاتهم أما عن الجانب البريطاني فقد كان هناك خوف دائم من أن تنهار قوة الدراويش في السودان قبل أن يكون لدى مصر الفرصة لاسترداد أراضيها السابقة وبذلك وقعت الاتفاقيتين السابقتين اللتين حددتا النفوذ الإيطالي (٦٩).

وبعد الإطلاع على اتفاق ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ نجد المادة الثانية منه تعطي

الإيطاليون وعلى جثة الإيطاليين الذين ذبحهم الحبشيون، وعلى جثة الحبشيين الذين أفناهم الدراويش والإيطاليون.

على أن أطماع إيطاليا لم تقف عند الجزء الشمالي بل كانت تطمع في هرر والحبشة خاصة بعد أن أخلاها المصريون ١٨٨٥، لذلك نجدها بدأت في الاتساع من مصوع نحو الحبشة فاحتلت مناطق كثيرة في الداخل أحيانا بالقوة المسلحة، وأحيانا أخرى بواسطة بعثات علمية وتجارية.

وكانت إيطاليا في نفس الوقت على اتصال بريطانيا لتنفيذ سياستها الاستعمارية وقد أثار هذه الانتصار مخاوف فرنسا ففانحت بريطانيا للاتفاق على عدم احتلال هرر ومقاومة احتلالها بواسطة دولة أوربية أخرى، فأخرجت الحكومة الإنجليزية لأن تفاهمها مع إيطاليا كان على أساس اعتبار جميع الإمبراطورية الحبشية مرتعا للاستعمار الإيطالي، ولكنها في نفس الوقت لم ترغب أن تظهر لفرنسا نياتها أو اتفاقها مع إيطاليا فكانت النتيجة أن اتفقت «الدولتان» إنجلترا - فرنسا على عدم الإخلال باستقلال هرر أى تبعيةها للحبشة طبقا للمعاهدة التي عقدت في فبراير سنة ١٨٨٨.

وقد طالبت إنجلترا فرنسا بجعل هذه

خطاب «تجران باشا» وزير الخارجية المصرية إلى «جرانفيل» سردار الجيش المصرى فى ٢٨ مايو ١٨٩١ (٧١).

بعد هذه الاتفاقية أصبح الإيطاليون يتحينون الفرصة لنشر نفوذهم فى المناطق التى سمحت لهم بها اتفاقية ١٥ أبريل، وعلى الأخص كسلا التى أراد الإيطاليون أن يطردوا أنصار المهدي منها حتى يبعدوا خطرهم عن اريتريا إلى جانب موقعها الهام.

وفى نهاية ديسمبر ١٨٩٣ حاول كريسي رئيس الوزراء الإيطالى مدّ نفوذ إيطاليا السياسى إلى السودان الشرقى وذلك بالاستيلاء على كسلا بمقتضى اتفاق ١٥ أبريل ١٨٩١، وفى فبراير ١٨٩٤ اقترح أن يقوم تعاون مشترك بين السلطات الإنجليزية فى سواكن والسلطات الإيطالية فى مصوع ضد «عثمان دقنة» ثم ما لبث أن تقدم الإيطاليون بعد أسبوع بخطة للعمل المشترك ضد المهديين وكان المشروع يتلخص فى أن يبادر أحد الطرفين بنجدة الطرف الآخر فى حالة وقوع هجوم عليه، ودارت المباحثات بين الطرفين لذلك حتى أشار المبعوث الإيطالى إلى أن وجود أنصار المهدي فى كسلا يسبب ارتباكا شديدا للحكومة الإيطالية، علاوة على أن للإيطاليين الحق فى كسلا بمقتضى اتفاق ١٥

إيطاليا الحق فى احتلال كسلا والبلاد المجاورة لها حتى نهر العطبرة بصورة مؤقتة وفى حالة الضرورة الحربية فقط، واعترفت الحكومة الإيطالية بأن احتلالها لتلك المناطق لا يلغى حقوق السيادة عليها لمصر، وتعهدت الحكومة الإيطالية فى المادة الثالثة بالامتناع عن إقامة أية منشآت على نهر عطبرة قد تؤثر على كمية المياه. وكان معنى هذا الاتفاق أن إيطاليا تعترف بأن لمصر مصالح فى حوض النيل وبذلك تمكنت إنجلترا من أبعاد الخطر الإيطالى عن وادى النيل.

غير أنه فى هذا الاتفاق اعترفت بريطانيا بكل أئبوسيا إلى جانب كسلا وستار اللتين كانتا تابعتين لمصر داخل مناطق النفوذ الإيطالية، لكن يخفف من هذا أن إنجلترا إذا كانت قد أطلقت يد إيطاليا فى احتلال كسلا والجهات الممتدة إلى نهر العطبرة فإن الحكومة البريطانية تمكنت بأن يكون هذا الاحتلال مؤقتا واشترطت أن تكون الضرورة الحربية هى الداعية لذلك (٧٠) وبذلك أعطت الحكومة البريطانية للسلطات الإيطالية الحق فى طرد الدراويش من كسلا واحتفظت بحق مصر فى استردادها من إيطاليا فى الوقت المناسب مع العلم أن هذا الاتفاق تم دون علم الحكومة المصرية كما يتضح من

ولقد كان احتلال كسلا بهذه الصورة

من جانب الإيطاليين مفاجأة غير سارة للحكومة لندن التي انتزعت كثيرا من الخبر ولكن الحكومة الإيطالية رأت أن تهدئ مخاوف الإنجليز فأرسل وزير خارجية إيطاليا رسالة خاصة إلى السفير البريطاني في روما ذكر فيها أن عملية الاحتلال الإيطالي لكسلا لا تلحق أى ضرر بأية مسألة إقليمية بل أنها تحفظ مصوع وسواكن من أية هجمات جديدة قد يقوم بها المهديون وتضع إيطاليا في مركز المشترك مع إنجلترا في احتلال الأراضي المصرية نظرا للمصالح المشتركة بين البلدين (٧٥).

وعلى الرغم من انزعاج الحكومة البريطانية لاستيلاء الإيطاليين على كسلا لكنها رغبت في الحصول على تأكيدات رسمية بالتزام إيطاليا باتفاق ١٥ أبريل سنة ١٨٩١ من حيث اعتبار احتلال كسلا لا يتعارض مع حقوق السيادة المصرية عليها، وأنه من الممكن أن تستردها الحكومة المصرية من إيطاليا في الوقت المناسب وأصبح من المعتقد أن صدور مثل هذا انتعهد من جانب حكومة كريسبي سوف يكون له أثر طيب في القاهرة والاستانة، وعندما قدم كريسبي هذه التعهدات رضخت إنجلترا لسياسة الأمر الواقع، وما

أبريل سنة ١٨٩١ بصورة مؤقتة (٧٢).

وحتى نهاية مارس سنة ١٨٩٤ كان الإيطاليون ما يزالون يرددون الاقتراح الخاص بالتعاون بينهم وبين البريطانيين للقيام بعمل مشترك ضد زى مجوم للمهدين، وكانت الحكومة البريطانية لا تزال تعارض خطة للهجوم على كسلا، وهنا سألت الحكومة البريطانية اللورد كرومر عما إذا كان لديه ما يمكن قوله بخصوص التعاون في الأغراض الدفاعية وبعد أن استشار كرومر المستشارين العسكريين في مصر أرسل في ٣٠ مارس سنة ١٨٩٤ إلى وزير الخارجية يقول: «أن ما يمكن القيام به من كلا الجانبين هو أن يقوم كل جانب بإبلاغ الآخر عما يعلمه عن تحركات المهدين ونواياهم وأنه يستحسن أن يستقل كل جانب في العمل عن الآخر»، وفي ١١ أبريل من نفس العام أبلغ اللورد كميرلي سفير إيطاليا في لندن باعتراض كرومر واقتراحه الخاص بتبادل المعلومات العسكرية عن نشاط المهدين (٧٣).

وعندما ينست الحكومة الإيطالية من إمكان القيام بعمل مشترك مع السلطات المصرية في سواكن قرر الإيطاليون من جانبهم العمل ضد أنصار المهدي في كسلا واستخلاصها من أيديهم (٧٤).

إليهم لشرائهم ثم يسعون بعد ذلك أنهم يشترونهم لعنقهم مع أنهم يبيعونهم بأضعاف ما اشتروهم به. على كل حال فالإنجليز سياستهم هذه نفروا القلوب منهم وأوغروا الصدور عليهم. وهذا الحال مناف لعدالتهم وحرصهم على التمسك بالمبادئ فمن واجب الحاكم التسامح عند المقدرة، وهنا اظهر الإنجليز الاعتدال في قضية ماثلة وهي «قضية الرجل المهندس الإنجليزي» الذي أطلق الرصاص على ساعى التلغراف جهرا على رؤوس الاشهاد علاوة على اعترافه بفعلته فكان الأولى ضبطه وحبسه ولكنهم لم يفعلوا مع أن في القضيتين الأمرين تشابهاً فنجد التهمة ثابتة على الطرف الواحد والقوانين تجمع على محاكمته ورغم ذلك لم يسجن، ونجد في الطرف الآخر التهمة مظنة للاشتباه ولم تثبت بالبرهان، فضلا عن عدم وجود نص صريح بمعاقبته ومع ذلك سجن (على باشا شريف). وإذا قيل أن الحكومة لم تعاقب المستر «فيجر الإنجليزي» باعتباره من رعايا الإنجليز ورأت أن تعاقبه بعقاب مناسب غير السجن مما يدل على عدم العدل في إصدار الحكم رغم تشابه القضيتين.

إذا كانت الحكومة المصرية أو الإنجليزية تعرض لنا هذه الحادثة فلماذا لم تطبقها على كبار المصريين، والكل يعرف أن

لبث أن توغل الإيطاليون غربا حتى الضفة الشرقية لنهر العطبرة الذي أصبح فاصلا بين أملاكهم وأملاك المهديين وعلى هذا فبعد استيلاء إيطاليا على كسلا واطمئنانها على موقف إنجلترا بدأت إيطاليا تتفرغ لبسط سلطانها على أثيوبيا وإدخالها في منطقة نفوذها (٧٦) وفي ٥ مايو سنة ١٨٩٤ وقعت بريطانيا مع إيطاليا اتفاقية ثالثة وتضمنت أيضاً اعتراف بريطانيا بدائرة نفوذ إيطالية تمتد من ساحل اريتريا وتشمل جميع الحبشة وتنتهى على ساحل المحيط الهندي بما فيها الصومال الإيطالي وفي نفس الوقت تقف هذه الاتفاقية سدا ضد أية محاولة للفرنسيين للتوغل غربا من الصومال الفرنسي (٧٧).

طبقا لتلك السياسة والاتفاقيات المعقودة بين الجانب البريطاني والإيطالي امتنعت إيطاليا عن الاعتراف بالرعية الإيطالية الممنوحة إلى رئيس شورى القوائين (على باشا شريف) في قضية الاتجار بالرقيق حتى لا يتعارض ذلك مع تلك المصالح المشتركة.

ولذلك لا ندرى كيف يتهم وكلاء الاحتلال أفاضل الأمة المصرية بتهمة الاسترقاق ولا يلصقون هذه التهمة بقساوستهم ومبعوثيهم في أفريقيا الذين يحرضون النخاسين على إحضار الأرقاء

توضح فيه العقوبات بما يوافق العقل والحكم وتوضيح ذنب البائع والمشتري وأن تضع ذلك القانون في أيدي أناس يدركونه ويعرفون عادات البلاد وأخلاق أهلها (٧٨) ورغم تلك المباحثات تستمر الصحف في نشر اللوم تجاه السفن الإنجليزية التي تحمل الأرقاء ولو التفتت جريدة التيمس والاستندرد وتأمل وكلاء الاحتلال وصناع الدسائس إلى ذلك الموقف لاعتراهم الخجل لأن حيلهم لم يعد يفتن بها أحد (٧٩).

وبما أن أعضاء حادثة الرقيق كانوا من أعضاء مجلس شورى القوانين، ولأعضاء مجالس آية أمة اختصاصات فلا يجوز حبس أحدهم، بل إذا وقع من أحدهم خطأ عينت لجنة من أعضاء المجلس للنظر في المسألة كما حدث في قضية «مستر بارنل» التي وجهت إليه التيمس تهمة إغراء الناس على القتل والفتك ونشر جوابات أدعى أنها بخطة ورسم صورتها في جريدته وكان اشتراها بخمسة آلاف جنيه، وهنا تكونت لجنة من مجلس النواب وبعد التحقيق ثبت بطلان أقوال التيمس ولا بد أن لائحة مجلس الشورى تقضى بعدم حبس أحد من أعضائه طبقاً لقرار يصدر منه.

غير أن الحكومة المصرية عاملت رئيس

أولئك الذوات من ورث المجد والسيادة أباً عن جد فلو عوقبوا بغير هذه الطريقة (الفضيحة) لكان أولى أن يغرموا المبالغ ليدوقوا شدة العقاب وكانت تلك الوسيلة تأتي بالنتيجة المرجوة وهي قطع دابر هذه التجارة، ففي جميع القوانين هناك درجات في عقاب الذنب الواحد ومن نتائج تلك المسألة السيئة على الحكومة المصرية فإنه لا يخفى أن الإنجليز سعوا بكل قوتهم لإبطال اختصاصات قناصل الدول حتى أصبح وظيفة القنصل مقصورة على التجارة والمسائل الاستعمارية والتأمل في الزراعة أو الصناعة الداخلية كالجاري في الممالك الخارجية، فإن قناصل الدول لا يحكمون في قضايا رعاياهم المقيمين فيها كالقضايا الجنائية، فالإنجليز يودون جعل أعمال قناصل الدول مقصورة على السياسة فقط لا القضاء والحكم.

ولا يخفى أن سبب انتماء على باشا وغيره من الذين انتموا إلى الدول الأجنبية في السابق هو وقاية لأنفسهم من عوامل الاستبداد فرغبوا التخلص من ذلك، ولا يخفى أيضاً أن مسألة طلب الحماية قد انقطع منذ تولية توفيق باشا. ولكن قد كادت أن تعود تلك الحالة فصار للحمايات الأوربية شأن عظيم في مصر، وهكذا صار من الأسلم أن تسن الحكومة المصرية قانوناً

الحكومة المصرية وادعوا عليها بأنها ميالة إلى الاستعباد وأن الشرقيين مجردون من الإنسانية، ولذلك رأى أن يستحسن رضاهم عن الحكومة المصرية وأثر التشديد على من اتهموا بشراء الرق ومحاكمتهم حسب القانون، والذي حدث أن قلم الرق رسخ من هذه الحادثة بعد أن كان المراد إلغاؤه في هذه السنة مع أنهم لو انصفوا لسلموا بأن هذه الحادثة هي القاضية على بقايا تجارة الرق في مصر إلى الأبد.

وترى جريدة الوطن أن عقلاء الوطنيين كان يجب أن يتخذوا من حادثة على باشا شريف والشواربي باشا درسا وعبرة ليكونوا متيقظين متحفظين على مصالحهم مراعيين القوانين بل من الواجب أن تزيدهم دراية وتجربة ومعرفة بالمكائد وسوء المقاصد فيتخذوا الحق دستوراً لهم والقوانين العمومية مركزاً يعتمدون عليه، وبما أن أعضاء مجلس شورى القوانين من الرجال النبهاء فلا بد أن يتخذوا من هذه الحادثة دليلاً على آرائهم الحرة الوطنية الصادقة وأن يتمسكوا بعدة القانون في جميع الأحوال (٨٠).

وتستمر القضية حديث جميع الصحف فتذكر أنه لابد من تعيين رئيس لمجلس شورى القوانين عوضاً عن «على باشا شريف» ليس لأنه ثبت عليه شيء قى

مجلس شورتها (على باشا شريف) كما تعامل المجرمين، وكما هو معلوم لا يجوز حبس المتهمين إلا بعد الحكم عليهم وأنه لا يوجد فى القوانين المصرية ولا فى الأوامر الخديوية نص صرح بحبس الشارى، والذي حدث أن الحكومة المصرية أظهرت صرامة آثرت فى النفوس وأحدثت قيلاً وقالوا حتى ظن الناس أنها مكيدة لأنه كيف تيسر لهذه الغافلة الإتيان إلى مصر وجميع الدروب فى أيدي القوة العسكرية التى ضباطها من الإنجليز بصرف النظر عن المراكب التى تطرف فى جهات سواحل البحر الأحمر والقوة العسكرية مقيمة فى وادى حلفا وهى واقفة بالمرصاد للأتين من الاقطار السودانية.

والعجب أن هؤلاء التجار لم يعرضوا بيع الجوارى إلا على نخبة من المصريين مع أنهم فى غنى عنهم لوفرة ثروتهم أو كثرة خدمهم ولو باع هؤلاء التجار هاته الجوارى لغيرهم لما جعل لها أحد أهمية.

تلك هى بعض الدائرة بين المصريين، أما اعتراض الناس على «نوبار باشا» بأنه لما بلغه الخبر طلب إظهار الشدة لهم ومحاكمتهم وعدم مراعاة شية أحد منهم فنقول أن «نوبار باشا» رأى أنه إذا لم يظهر أمام الإنجليز غضبه لهذا الأمر وأنه عمل على استئصال هذا الشر انقلبوا على

لمجلس شورى القوانين المصرى بعض الحقوق المحولة لغيره من المجالس وأن يوسع نطاق اختصاصه .

ويبدى محرر التيمس الرأى حول مسألة الرقيق ويرى أن الكولونيل شيفر لم يظهر فى تلك المسألة أى نوع من التبصير بل أظهر منها غاية من التهور، ولم يكتف بذلك بل نسب إليه هذه العبارة عدة مرات فمرة قال أنه «تهور وانقض على المتهمين كما ينقض الحيوان الكاسر على فريسته» .

ومرة أخرى يقول أنه «من سوء الحظ استعجل ولم يتحل بالصبر» ثم قال بما أن المتهمين من ذوات الأمة فكان لا داعى إلى هذه الشدة إذ لا يخشى أن يهربوا وأن هذا الحال ساء جناب الخديو المعظم ورئيس وزارته بل حمل الأهالى على حب المتهمين والتعلق بهم .

ثم أظهر استغراب الإنجليز على محاكمتهم فى مجلس عسكرى واعتذر عن ذلك بقوله «جرت العادة قبل إنشاء المحاكم الجديدة أن الحكومة كانت تحيل القضايا المختصة بإلغاء الرقيق والرى وتحصيل الضرائب وغيرها إلى المجالس العسكرية وأنه لا لزوم إليها الآن مع وجود المحاكم المحلية المنتظمة .

ثم أثنى على المجلس العسكرى لأنه

مسألة الرقيق أو لأنه ثبت انتماؤه إلى دولة أجنبية، بل لأن صحته لا تساعد على الاستمرار فى هذه الوظيفة لأنه لولا ما اعتراه من الدوار فى سجن عابدين لما عزموا على حجزه بحجز آخر أضربصحته ضررا بالغا، وقد حضر طبيبه الخاص (٨١) لعلاجـه .

ومن المعلوم أن أعمال مجلس شورى القوانين تحتاج إلى أعمال الفكر والنظر فيستحسن تعيين خلافه على رئاسة المجلس، ومسألة إعادته إلى وظيفة أو تعين خلافه فهى من الأمور الثانوية .

أما الأمر المهم فهو تنقيح قوانين هذا المجلس وتوسيع نطاقه بما يلائم تقدم مصر أو تمدن هذا العصر، فمن يطلع على التقارير التى حررت عن تقدم مصر ورفاهيتها وسداد مالىتها وحسن إدارتها لرأى أنها تدل على أنها أعظم من أى مملكة أوربية ولا تمام ذلك لابد أن يكون لها مجلس نواب مثل الممالك الأخرى . وأن يخص أعضاؤه بامتيازات كأعضاء مجلس النواب فى الممالك الأوروبية، ولا بأس من أن يكون أعضاؤه من المشرعين والأطباء والمهندسين والتجار والزراعيين .

والمقصود من ذلك أن تضارع الأمة المصرية بعض الأمم التى ربما كانت أقل منها تمدنا، والغرض من هذا أن يحول

نصف واعترف بأن هذه القضية كانت من المشاكل، وأنه كان يصعب على محكمة عليا الحكم فيها لعدم صراحة الأمر الخديوي (٨٢).

وفي نفس الوقت والعدد عدل محرر التيمس رأيه فيما قاله وذكر أن الرأي العام ذهب إلى أن سبب تبرئة الباشوات هو لهما من رفعة المكانة. ومع أن البيانات الدالة على أخذ الجوارى إلى بيوتهما مع معرفتها بذلك كانت مستوفية إلا أنه لم يؤخذ منها أن الباشا قد اشتراها وهذا سبب تبرئتها، أما السردار فكان منشرحا من حسن نظام المجلس العسكري، ومن حسن سير المرافعة لكلا الفريقين وكان مؤلفا من احسن الضباط الوطنيين ورئيسه الماجور جنيرال، غير أن تصرف المصريين هذا أوضح عدم لياقتهم لحكم أنفسهم (٨٣).

ومن اعتراضات محرر التيمس أيضا أنه «حرر في افتتاحية الجريدة جملة ذكر فيها نتيجة الحكم وعدم تصديق كتشنر باشا على براءة المتهمين».

وقال لا نعرف نتيجة عدم تصديقه علي تبرئة بعض المتهمين ولا بد من عرض هذا الحكم على الخديو المعظم، فهو له الحق في أن يعفو عن من يشاء ولكن لا يمكن لأحد أن يتجاهل نتائج المحاكمة، فتدل

على أن رعايا الحكومة المصرية مهما كانت رفعة درجاتهم ومها كانت درجاتهم لا بد من أن يذعنوا لشريعة البلاد.

كما ذكر أن علي باشا شريف تمكن من إيقاف محاكمته بدعوى أنه حماية إيطالية ورغم أن قنصل إيطاليا أيد دعواه إلا أن حكومة روما لم ترض بذلك.

وقد استغرب الإنجليز في إنجلترا من حالة مثل هذه القضية إلى مجلس عسكري وإيضاح ذلك بسيط لأن إجراء العدالة في مصر كان اسما بلا مسمى قبل إصلاح المحاكم الأهلية.

ومن هنا يتضح أنه لم توجد محاكم في مصر يعتمد عليها كما أصر الأمر الخديوي سنة ١٨٧٧ بالغناء تجارة الرق فأحالت الحكومة محاكمة من ينقض هذا الأمر إلى مجلس عسكري، وكانت هذه المجلس العسكرية لا تزال موجودة وجعلت قوانين هذه المجالس شبيهة بقوانين مجالسنا العسكرية في إنجلترا (٨٤).

ورغم تلك القضية وما أحدثته من رد فعل علي الأهالي والمجتمع المصري فقد ذكر اللورد كرومر في تقريره عن مصر والسودان: «أنه لا يخطئ من يقول إن تجارة الرقيق قد بطلت في الوجه البحري، أما الوجه القبلي فقد حدثت فيه حادثة

«لا أظن أن أحدا من العبيد نساء كانوا أو رجالا يجهل الآن أنه غير مضطر إلى البقاء عند مخدمه، ويؤكد أن كل العبيد صاروا يعرفون قوانين الرقيق ومتى كان لأحد منهم شكوى على مخدمه فإنه لا يتأخر عن عرضها على الحكومة» (٨٥).

(٤) أثر القضية على الحركة

الوطنية:

نشرت جريدة الأهالي كلمة وجهت إلى الأعضاء المنتخبين بمجلس شورى القوانين حول مسألة الرقيق، وقد ذكرت فيها أسباب تداول الأقوال واختلاف الظنون في نوايا ورغبات أعضاء المجلس فروى بعض الرواة إصرارهم على الاستقالة استكبارا واستنكارا لما حل برئيسهم، وحذورا مما عساه أن يصيبهم إذا تداول المجلس مسألة أخرى أمرا لا يرضاه المحتلون، وقرر فيه ما يخالف أمانتهم، كما حصل في العام الماضي عند البحث عن مصلحة الرق التي كانت سببا أن لم يكن لتدبير مسألة الرقيق وكانت باعنا على الشر والقوة اللتين صار اتخما ذهبا مع الباشوات وهو ما اعتبره العموم شبه انتقام من رئيس المجلس وبعض أعضائه، ومن هنا نقول اهتمت الحكومة والمحتلين معا باستبدال الرئيس على باشا شريف لكونه باع وطنيته بغير ثمن طالبا النجاة ارتكانا

ذات شأن في ديسمبر سنة ١٩٠٥ بين جنود مصلحة منع الرقيق وعربان العصابات النازلين في الصحراء الشرقية بين النيل والبحر الأحمر.

ولذلك أرسلت دورية إلى ساحل البحر الأحمر بناء على بلاغ من بعضهم ولكنها وصلت متأخرة فلم يستطع منع التخاسين عن إنزال قافلة من الرقيق إلى البحر، ولكن الدورية تمكنت من معرفة المكان الذي كانوا نازلين فيه فدار القتال بينهم مما أدى إلى تشتيت العربان واستولى الجنود على بعض جمالهم وبنادقهم.

وعندما علم الكابتن «مكمردو» بالخبر ألف دورية أخرى وانضم إليها فصيلة من رجال خفر السواحل ولم يمض خمسة عشر يوما حتى قبضت على زعماء الجناة فحكم على عشرة منهم بالأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عاما وعلى واحد مدة ست سنوات.

أما تجارة الرقيق في قتال السويس فلم يصل إلى مصلحة منع الرقيق خبر عنها في السنة الماضية، ولكن ذلك لا يدل على أن النخاسة قد بطلت إذ يحتمل أنها كانت لا تزال تجرى سرا أما فيما يتعلق باستخدام العبيد في البيوت؛ فقد كتب «سلاتين باشا» بعد ما زار جميع أطراف السودان ما يأتي:

على أن هذا العمل قد جعل شرفه ووطنيته المصرية مصابين بنوع من المساس الذى لا يحتمل معه بقاؤه فى الرئاسة على مجلس الأمة، ومنها أن الأعضاء غير راغبين ذاتيا عن بقائه رئيسا عليهم لقلّة عالميته وخمود عزيمته وعدم إحرازه للضيفات الكمالية اللائقة لذوى المناصب الخيرة والرتب الرفيعة.

وتستمر الجريدة فى شرح موقفها فتذكر وإن كنا نوافق الأعضاء على عدم استكمال الرئيس جميع الصفات التى يجب أن يتحلّى بها كعنوان الأمة ورئيس مجلسيا كما ذهب إليه أرباب القول الأخير، إلا أننا نرى أن السكوت من حضرات الأعضاء عن المجاهرة بهذا الإحساس منذ ما تألف منهم عقد هذا المجلس تحت رئاسته عدة سنين والمناداة به فى هذه الأيام أمر لا يليق بطهارة الذمم وسمو المروءة والهمم.

وأخذت جريدة الأهالى فى توجيهه بعض عبارات اللوم على الأعضاء لقبولهم رئاسته واعتباره من الهمم الوطنية. ثم طرحت الأهالى سؤالا على هؤلاء الأعضاء وهو:-

أيها الأفاضل الاجلاء حضرات أعضاء الشورى خبرونا بالله عليكم ما هى أهمية المجلس الذى تطلبون لرئاسته شهما متحليا

بالصفات السامية».

فإن جاوبتمونا بأن للمجلس أهمية عظمى لا يعرفها إلا الله وله أيضا من الخصائص ما لا يدخل تحت الكيف ولا الحصر وقلنا لكم لقد تنازلنا جدلا عن السؤال الذى اجبتمونا عليه بجواب يستفاد منه أننا لم نكن أهلا لمعرفة أهمية مجلسكم السامى».

ثم وجهت الأهالى سؤالا آخر وهو:

نسألکم بالله أن تتكرموا على الأهالى بإيضاح شامل لبيان المنافع التى عادت على البلد من اجتماعتكم والفوائد التى تمتعت بها الرعية فى ظلالکم.

فإن قلتم أن أموال الحكومة قيدتموها فى تصرفاتها بقبود تكفل مصلحة الأهالى فكيف سمحتم لمصلحة الرى بمليون جنيه تصرفها بغير سؤال ولا حساب».

وتوالت التهم عليهم من جانب الأهالى ثم طرح عليهم هذا السؤال الأخير:-

هل تجيبوننا إن سألناکم عندما قرر إلغاء مصلحة الرقيق لعدم الحاجة إليها لم تقررُوا فى الوقت ذاته إلغاء مجلس شورتکم لعدم الحاجة إليه».

«كذلك أن مصلحة الرقيق هى أشد

وطاء منكم على الحكومة أقوم قىلا فأنها نافذة الأوامر متبعة النواهى (٨٦).

الخديوية وصدر النطق العالى بالتصديق على قرار السردار (٨٧).

ونتيجة لما نشر بالنسبة لعلى باشا شريف فقد جرت مباحثات سرية بينه وبين الإنجليز ووساطتهم تمت تسوية القضية على أساس عدم محاكمته بسبب المرض على أن يعترف بجرمه وأن يستقيل من رئاسة مجلس شورى القوانين.

وهنا توالى جريدة الاهالى فى نشر آراء الجمهور حول موقف وقرار على شريف باشا، فذهب فريق منهم لتخطئة الباشا وفريق آخر أيد عمله ارتكانا على أن الضرورات تبيح المحظورات. «أما نحن فلم يكن من غرضنا اليوم أن نخطئ رأيا أو نصوب رأيا آخر، ولكن هدفنا أن نذكر ملاحظة دقيقة قد شغلت أفكار الخاصة من القوم وهى اعتقادهم أن عمل «على شريف باشا» قد حط بالأمة المصرية بأسرها وذلك لاعتبار صدور هذا العمل عن شخص يمثل الأمة بأسرها لكونه رئيس مجلسها، وثانيا لأنه من أعظم أمرائها وعين أعيان أسرها ولذلك فإن هذا الاعتراف يكفى أن تنضم فيه سائر أفراد الأمة المصرية من كبيرها لصغيرها.

وفى ١٨٩٤/٩/٢٧ حرر على باشا شريف «تقريراً أمضاه بحضور بعض الضباط الإنجليز المكلفين من قبل السردار بمقتضى أمر عسكري خصوصى» وبحضور محاميه جاء فيه : -

ولكن تلك الجريدة التى خالفت رأى الجمهور فى هذه المسألة أخذت فى تحليل موقف شريف باشا كآلاتى : -

(أقر أنى اشترت ثلاث سودانيات للخدمة بدائرتنا وبقين بالدائرة لحد يوم تسليمهن للحكومة، واعترف بأنى مذنب فى هذا الفعل لعلمى أن هذا غير جائز ولكن حصل ذلك منى بنوع الإهمال والأذن قد ندمت وتأسفت على حصول ذلك وعليه حصول ذلك وعليه أطلب العفو والسماح من لدن أولى الأمر).

١ - إن على شريف باشا لم يصنع هذا إلا بعد أن وقع بين نارين.

وبناء على ذلك فقد رأى السردار أن من فكره أنه ليس من الضروري إدخال على باشا شريف أمام مجلس عسكري عالى نظير دعوى الرقيق المقامة، وانتهى الأمر بتصديق مكارم الحضرة الفخيمة

أولهما : الموت مع المظلة إذا وقف فى موقف المحاكمة .

ثانيهما : الحياة مع المظلة أى لاعتراض

نقل وهو إيطالى، ولهذا فلا يلحق بمصر ولا أهلها أدنى عار، وعلاوة على أن اعترافاته أخذت منه بملء رضاه بل لم تؤخذ منه إلا بعد أن صار الكشف عليه من لجتين طبيتين «بتن واستنج» المتدبتين للكشف عليه وقد قررا أنه مريض بمرض يخشى منه على حياته وأنه مصاب بدوار فى رأسه (٨٨).

انتهت هذه المشكلة بتخليص الأكابر الذين اشتركوا فيها ولكن البلاد لم تخلص من عواقب هذه الحادثة المشؤمة لعل بعض هذه النتائج تظهر فيما بعد فبعلم الناس حقيقة حالهم ويدركون مما هم عليه من البلاد.

وترى جريدة الرأى العام أن البلاد نجت من الذل والإهانة التى كان البعض يتوقع حصولها لو حكم المجلس الحربى على هؤلاء الأكابر كما نجا الإنجليز من ثورة فى نفوس الناس مما ينتج عنها النفور، وقد تعلم المصريون من تلك الحوادث أن التظاهر بالعداء للمحتلين ليس بالشئ السهل وأن نفورهم من الإنجليز ونفور الإنجليز منهم معناه الذل والخسارة فالإنجليز يسايرون مع الزمان ومن سالمهم وتساهلوا معه ومن عداهم شددوا الوطاة عليه، لكنهم يعلمون أن هؤلاء الأكابر مذنبون فى تلك القضية؛ فقد اشتروا هؤلاء

بكل ما اعترف به «فاختار الأمر الثانى.

٢ - إن على شريف باشا لم يعترف بكل هذه الاعترافات إلا بعد أن قبل استعفائه من رئاسة مجلس الشورى وصار فردا من الأفراد الذين لهم ما كسبوا وعليهم ما اقترفوا بل ذكر أنه قال لبعض أصدقائه «أحمد ربه على استقالتى من منصب الرئاسة قبل اعترافى بهذه الاعترافات التى كتبت أفضل الموت على الإتيان بها حال كونى رئيسا لمجلس الشورى».

٣ - إن هذه الاعترافات قد صدرت عن على شريف باشا بعد أن التجأ لحماية دولة أجنبية وتخلّى عن التبعية المصرية ثم أن الدولة الإيطالية قد تخلت عنه ولكن تخليا مبدئيا.

وقد أخذ القنصل الإيطالى بمصر الأوراق التى يستند عليها فى إيجاب الحق على إيطاليا بالمدافعة عنه ليعرضه القنصل على دولته.

حيثنذ يمكننا أن نعتبره إيطاليا أكثر من أن نعتبره مصريا ولا سيما أن الحكومة المصرية لم تعلن رضاها بقبوله تحت رايتها بعد أن استظل بغير حمايتها. وبهذه الملاحظة يمكننا أن نقول أن هذا الاعتراض صدر عنه وهو بين مصرى وإيطالى أن لم

ليس فيه أى استغراب لأنها جريدة تتلاعب بالحقائق وتتاجر بالنفاق والردائل.

ولكن الغريب أن البلاد لم ترفض كتابات هذه الجريدة وأن الحكومة استمرت تعاملها بالرفق واللين في حين أن القضاء عليها كان أخف ما تستحقه من الجزاء للقضاء على جرائم الثورة وأسباب سيطرة الجهل والاستبداد على العقول (٩٠).

خاتمة

بعد عرض تلك القضية على الساحة السياسية ومناقشتها في الصحف من كل الجوانب يتضح أن انجلترا وجدت في تلك الحادثة فرصة لتشويه سمعة بعض أعضاء مجلس شورى القوانين وخاصة رئيس المجلس (على باشا شريف) الذى طالب بإلغاء مصلحة منع تجارة الرقيق، كما اتخذتها وسيلة للإيقاع بالمصريين والخط من كرامتهم وقدرهم.

ولكن هذا لم يمنع المجلس من الاستمرار فى معارضة الحكومة المصرية الموالية للاحتلال وقد وضع ذلك عند مناقشة الميزانية سنة ١٨٩٥ بإلغاء دفع نفقات جيش الاحتلال من جانب الحكومة المصرية.

وقد وجدت فى هذه الحادثة فرصة أخرى للضغط على الحكومة لعقد معاهدة

الجسوارى، ولكنهم ينكرون هذا الأمر (٧٩).

تنقد جريدة الرأى العام موقف جريدة «المؤيد» فى مسألة الرقيق عند اعتراف «على باشا شريف» بما وقع منه فى أمر تلك القضية فغيرته بالصدق وانتقدت إخلاصه ولم يرق لها قول الحق الصريح فلامته من بعد أن أخذت تناصره من قبل.

وترى جريدة الرأى العام أن هذا هو موقف المؤيد لأنها جريدة تتاجر بالكذب والنفاق وتعمل على قلب الحقائق وإنكارها فنجدها كانت راضية عن على باشا شريف أيام اقتدائه بها وإنكاره الحقيقة. أما الآن عندما أظهر الصدق صار خصما لها فلامته على ذمته. وتحلل جريدة الرأى هذا الموقف بأن مفكرى جريدة المؤيد يرغبون من وراء هذه القضية فى إيجاد باب للطعن على الإنجليز وإثارة الخواطر عليهم فى حالة محاكمة «على باشا شريف» أمام المجلس العسكرى والحكم عليه بالسجن.

وما ذكر عن تلك الجريدة أن صاحبها تذلل بين يدى وكيل الداخلية ومدير المطبوعات عليهما يساعدانه على إلغاء الإنذار الذى وجه إليه فلم ينجح وعاد بمثل ما عاد من الأستانة بعد فشله فى الحصول على رتبة أو أنعام أو أى شيء يفخر به بين الذين ينصرونه، وهذا الموقف

الهوامش

- ١ - عبد الرحمن الرافعي - عصر إسماعيل ج ١ سنة ١٩٨٢ الطبعة التالية ص ١٣
- ٢ - Modern Egypt . p. 495
- ٣ - إلياس الأيوبي تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا سنة ١٨٦٣ ، ١٨٧٩ ، ج ٢ سنة ١٩٢٣ ص ٣١١
- ٤ - المرجع السابق . ص ٣١١
- ٥ - عبد الرحمن الرافعي . المرجع السابق ص ١٣٢
- ٦ - د طلعت إسماعيل رمضان . محمد شريف باشا ص ٨٤ - ٨٥ .
- ٧ - عبد الرحمن الرافعي - عصر إسماعيل . ج ١ مرجع سابق . ص ١٣٢ - ١٣٣
- ٨ - محمد فؤاد شكرى . مصر والسودان . تاريخ وحدة وادي النيل السياسية في القرن ١٩ القاهرة سنة ١٩٦٣ ص / ١٣ - ١٣١
- ٩ - جابريل بير . دراسات في التاريخ الاجتماعي لمصر الحديثة . ترجمة : عبد الخالق لاشين - عبد الحميد فهمي الجمال ، القاهرة سنة ١٩٧٦ ص / ٣٤٠ .
- ١٠ - إلياس الأيوبي . تاريخ مصر في عهد الخديوي إسماعيل باشا . مرجع

جديدة تكون أكثر شمولاً من معاهدة سنة ١٨٧٧ التي تنص على معاقبة مشترى الرقيق فاستجابت الحكومة المصرية وتم عقد هذه المعاهدة في ١٢ نوفمبر سنة ١٨٩٥ وقد نصت على منع تجارة الرقيق، كما تعهدت الحكومة المصرية بنشر قانون خاص يتضمن عقوبات تفصيلية للمخالفات بتجارة الرقيق سواء البائعين أو المشترين .

ومن المثقفين الذين كان لهم دور بارز في هذا المجال «أحمد شفيق باشا» الذي كان يدرس في مدرسة العلوم السياسية في فرنسا سنة ١٨٨٦ وفي أثناء الدراسة أعد رسالة تقدم بها لامتحان الدبلوم النهائي كان موضوعها: -

«إلغاء الرقيق في مصر»

* * *

٢٢ - صالح رمضان: الحياة الاجتماعية في مصر عصر إسماعيل القاهرة ١٩٧٧. ص/٥٨.

٢٣ - دفتر المعية عربى. دفتر قيد الأوامر واللوائح والقرارات والمنشورات، رقم س ١/٢٣/٩ (٢٣) وثيقة رقم ١٣٩ - ١١٥.

٢٤ - Modern Egypt . PO. - - Cit. P 498

٢٥ - طلعت إسماعيل رمضان: الإدارة المصرية في فترة السيطرة البريطانية ١٨٨٢ - ١٩٢٢، القاهرة ١٩٨٣. ص ١٨١/١٨٣، ميخائيل بك شاروويم. الكافى فى تاريخ مصر الحديث. ج ٥ التحقيق د. عبد الوهاب بكر. هيئة دار الكتب والوثائق القومية القاهرة ١٩٩٧. ص ٥٧.

٢٦ - Modern Egypt . PO. - - Cit. P 502

٢٧ - محمد فريد. تاريخ مصر ابتداء من سنة ١٨٩١ القاهرة ١٩٧٥. تحقيق د. رؤوف عباس حامد (ص) ٢١٣.

٢٨ - وهو اليوزباش «محمد ماهر».

٢٩ - مذكرات: الاميرة جويدان. القاهرة دار الهلاك/ ١٩٨٠. ص ١٣٥. المؤيد/ السنة الخامسة ٢٧ أغسطس ١٩٩٤. - ٢٦ صفر ١٣١٢ هـ.

سابق. ص ٣١١. Modern Egypt . p. 495

١١ - جابريل بير. المرجع السابق. ص ٣٣٤.

١٢ - عماد أحمد هلال شمس الدين. الرقيق في مصر في القرن ١٩ ص ٣٥٢ رسالة ماجستير منشورة - كلية الآداب - جامعة المنصورة. سنة ١٩٩٦.

١٣ - محمد فؤاد شكرى: مصر والسودان. المرجع السابق ص ١٤٤.

١٤ - السيد يوسف نصر - الوجود المصرى فى أفريقيا ١٨٢٠/١٨٩٩. دار المعارف القاهرة ١٩٨١ ص/ ١٥٠.

١٥ - محمد فؤاد شكرى. المرجع السابق ص ١٤٤/ ١٤٥.

١٦ - المرجع السابق ص ١٤

١٧ - Modern Egypt . PO. - - Cit. P 497

١٨ - PO. Cit. P 497

٢٠ - د. طلعت إسماعيل رمضان.

محمد شريف باشا مرجع سابق. ص ٨٨ - ٨٩.

٢١ - د. طلعت إسماعيل رمضان.

مرجع سابق. ص ٨٩. - Modern Egypt . PO. Cit. P 497

- ٣٠ - المؤيد: ٢٨ أغسطس ١٨٩٤،
٢٧ صفر ١٣١٢ هـ .
- ٣١ - الذى رأت فيه وجوب الإنذار
بأن من يتاجر مع مشترى الرقيق الذى
يستغله الجلابة يعاقب معاقبه البائع .
- المؤيد / ٣٠ أغسطس ١٨٩٤، ٢٩
صفر ١٣١٢ هـ .
- ٣٢ - الكافى فى تاريخ مصر
الحديث . مرجع سابق ص ٨١، ٨٢ .
- ٣٣ - المؤيد: ٢٨ أغسطس ١٨٩٤م،
٢٧ صفر ١٣١٢ هـ .
- ٣٤ - هناك مراجع تذكر سنة أخرى
وهى سنة ١٨٦٧ / المؤيد ٢٩ أغسطس
١٨٩٤ . أحمد شفيق باشا . مذكراتى في
نصف قرن . ج ٢، القاهرة سنة ١٩٣٦،
ص ١٦٨ .
- ٣٥ - المرجع السابق . ص ١٦٩ .
- ٣٦ - ويقال أن القنصل عندما شاهد
هذه البراءة انتصب قائماً على قدميه وأدى
فرائض التعظيم وذهب فى الحال وطلب
الإفراج عن سعادة الباشا . المؤيد / ٢٩
أغسطس ١٨٩٤، مذكرات محمد فريد
مرجع سابق . ص ٢١٣/٢١٥ .
- ٣٧ - المؤيد ٣٠ أغسطس ١٨٩٤م .
- ٣٨ - ميخائيل بك شارويين . الكافى
فى تاريخ مصر الحديث . مرجع
سابق/ ص ٨٢ .
- ٣٩ - المؤيد / ١ سبتمبر ١٨٩٤، ١
ربيع الأول ١٣١٢ هـ .
- ٤٠ - المؤيد / ٢ سبتمبر ١٨٩٤ . ٢
ربيع الأول ١٣١٢ هـ، الكافى فى تاريخ
مصر الحديث . مرجع سابق ص ٨٢ .
- ٤١ - أحمد شفيق باشا . مرجع سابق
ج ٢ . ص ١٧٠ .
- ٤٢ - أحمد شفيق باشا . ج ٢ . مرجع
سابق . ص ١٧١ .
- ٤٣ - المؤيد : ٢/٩/ ١٨٩٤، ٢ ربيع
الأول ١٣١٢ هـ
- ٤٤ - والمتهمون هم : محمد شغلوف
وعبد الله سعيد وحمدان مشكان ووهدان
أبو زيد وعبد الرحمن نصار ومحمد رحيم
البطران ومحمد باشا الشواربى وحسين
باشا واصف والدكتور عبد الحميد
الشافعى، أما على شريف باشا فلم يحضر
نظراً لعدم وصول رد دولة إيطاليا
بخصوص انتمائه إليها .
- * أحمد شفيق باشا . ج ٢ . مرجع
سابق . ص ١٧١ .
- ٤٥ - المؤيد: ٣ سبتمبر ١٨٩٤، ٣
ربيع الأول ١٣١٢ هـ .
- الوطن: ٤ سبتمبر ١٨٩٤، ٤ ربيع
١٣١٢ هـ .
- ٤٦ - محمد شغلوف، عبد الله سعيد .
درهان أبو كورية، حمدان مشكان، محمد
رحيم .

- ٤٧ - المؤيد / ١٨٩٤/٩/٤ .
٤٨ - واسمها زنوبة السودانية .
٤٩ - الوطن : ٤ سبتمبر ١٨٩٤ .
٥٠ - سالم على : الوطن : ٧ سبتمبر ١٨٩٤ .
٥١ - إبراهيم يوسف .
٥٢ - الوطن : ٧ سبتمبر ١٨٩٤ .
٥٣ - وهى سعيدة ، ملحق الوطن : ٧ سبتمبر ١٨٩٤ .
٥٤ - المؤيد : ١٨٩٤/٩/٨ ص ١
٥٥ - المؤيد : ١٨٩٤/٩/٨ ص ٢ .
٥٦ - المؤيد : ١٨٩٤/٩/٨ .
٥٧ - الوطن : ١١ سبتمبر ١٨٩٤ ،
١١ ربيع أول ١٣١٢ هـ
٥٨ - المؤيد : ١١/٩/١٨٩٤ ، ١١ ربيع أول ١٣١٢ هـ .
٥٩ - الوطن : ١١/٩/١٨٩٤ م ،
١١ ربيع أول ١٣١٢ هـ .
٦٠ - المؤيد : ١٥ / ٩/١٨٩٤ م ، ١٥ ربيع أول ١٣١٢ هـ .
٦١ - ميخائيل بك شاروبين الكافى
فى تاريخ مصر الحديث . ج ٥ مرجع سابق
ص ٨٠ - ٨٢ .
٦٢ - المؤيد : ١٥/٩/١٨٩٤ م ، ١٥ ربيع أول ١٣١٢ هـ .
٦٣ - الوطن : ١٨/٩/١٨٩٤ م ،
١٨ ربيع أول ١٣١٢ هـ .
٦٤ - Modern Egypt . PO. — Cit. P 501 Otticial reports On Egypt and; Sandan. 1894. Per 235. P.15.
٦٥ - Modern Egypt . PO. — Cit. P 503
٦٦ - الوطن : ٧/٩/١٨٩٤ ، ٧ ربيع أول ١٣١٢ هـ .
٦٧ - المؤيد ٢٩ - اغسطس ١٨٩٤ م ،
٢٨ صفر ١٣١٢ هـ .
٦٨ - د . على إبراهيم عبده ، المنافسة الدولية فى أعالي النيل (١٨٨٠ - ١٩٠٦) الطبعة الأولى ١٩٥٨ - مكتبة الأنجلوا المصرية . القاهرة ، ص ١٠٨ - ١١٠ .
٦٩ - د . على إبراهيم عبده . المرجع السابق . ص ١١٢ - ١١٦ .
٧٠ - على محمد بركات . السياسة البريطانية واسترداد السودان ١٨٨٩/١٨٩٩ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٧٧ ص ١٠٤ - ١٠٥ .
٧١ - د . السيد رجب حراز . التوسع الإيطالى فى شرق أفريقيا ، القاهرة ١٩٦٠ ، ص ٣٤٠ .
٧٢ - د . على محمد بركات . المرجع السابق . ص ١٠٥ - ١٠٧ .

- ٧٣ - د . السيد رجب حراز . التوسع الإيطالي في شرق أفريقيا . مرجع سابق . ص ٣٥٣ .
- ٧٤ - د . محمد فتواة شكرى . مصر والسودان . مرجع سابق . ص ٤٧٢ - ٤٧٣ .
- ٧٥ - على محمد بركات . السياسة البريطانية واسترداد السودان ، ١٨٩٩/١٨٨٩ . مرجع سابق . ص ١٠٩ .
- ٧٦ - المرجع السابق . ص ١١٠ .
- ٧٧ - د . على إبراهيم عبده . المنافسة الدولية في أعالي النيل ، مرجع سابق ص/ ١١٨ - ١١٩ .
- ٧٨ - الوطن ٤ سبتمبر ١٨٩٤م . ٤ ربيع أول ١٣١٢ هـ .
- ٧٩ - المؤيد : ٢٩ أغسطس ١٨٩٤م ، ٢٨ صفر ١٣١٢ هـ .
- ٨٠ - الوطن : ٣١ أغسطس ١٨٩٤م ، ٣٠ صفر ١٣١٢ هـ .
- ٨١ - د . دودتلى ، الوطن : ٢١ سبتمبر ١٨٩٤م ، ٢١ ربيع أول ١٣١٢ هـ .
- ٨٢ - الوطن : ٢٥ سبتمبر ١٨٩٤م في ١٤/٩/١٨٩٤ قضى المجلس العسكرى ببراءة الشواربى باشا وحسين باشا واصف ص ١ .
- ٨٣ - المرجع السابق : نفس العدد ص ٣ .
- ٨٤ - المرجع السابق (الوطن) . ص ٣ نفس العدد .
- ٨٥ - تقرير اللورد كرومر : عن المالية والإدارة والحالة العمومية في مصر والسودان ١٩٠٥/١٩٠٦ . ص ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٣٣ ، ٢١٧ . رفعه جناب الأول كرومر قنصل دولة انجلترا الجنرال ووكيلها السياسى فى مصر إلى جانب السراود وجرأى ناظر خارجيتها .
- تقرير سنة ١٩٠٥ : ترجم فى إدارة المقطم وطبع فى مطبعته سنة ١٩٠٦ .
- تقرير سنة ١٩٠٦ : ترجم فى إدارة المقطم وطبع فى مطبعته سنة ١٩٠٧م
- ٨٦ - جريدة الأهالى : ١٣ سبتمبر ١٨٩٤ ، ١٣ ربيع أول ١٣١٢ هـ جريدة سياسية - السنة الأولى - العدد (٤) .
- ٨٧ - أحمد شفيق باشا . مذكراتى فى نصف قرن ، ج ٢ مرجع سابق ص ١٧٢ .
- ٨٨ - جريدة الأهالى : ١ أكتوبر ١٨٩٤م ٢ ربيع ثانى ١٣١٢ هـ .
- ٨٩ - الرأى العام - جريدة أسبوعية . السنة الثانية . العدد ٣٤ .
- الأربعاء / ٣ أكتوبر ١٨٩٤م ٤ ربيع ثانى ١٣١٢ هـ ص ٢٦٥ .
- ٩٠ - الرأى العام : ٣ أكتوبر ١٨٩٤م ، ٤ ربيع ثانى ١٣١٢ هـ ص ٢٧٢ .